ترست
للتأمين
فلسطين

ترست كبيرة بكل العالم
وفلسطين

فروعنا حول العالم

ماليزيا • اليمن • السعودية • البحرين • العراق • الأردن •
فلسطين • لبنان • قبرص • الجزائر • تونس • المغرب • إسبانيا •
إنجلترا • الولايات المتحدة الأمريكية

TrustPalestine

الإختيار الأول

الفهرس

لمحة عن الاتحاد 04

الإقتصاد الفلسطيني يعد إقتصاداً تابعاً، لا بد من صمام أمان وحماية 06

كيف يساهم قطاع التأمين في تحسين الوضع الاقتصادي الفلسطيني؟ 07

القطاع التأميني في فلسطين يعتبر محركا لعجلة التنمية الاقتصاديه 08

قطاع التأمين من أهم المؤسسات المالية التي تختص بإدارة حركة الأموال 09

يلعب التأمين دور مهم وفعال في تجميع رؤوس الأموال 10

الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة تنعكس سلباً على بيئة الاستثمار والأعمال 11

قطاع التأمين يساعد على توفير فرص عمل وجذب رؤوس الأموال الى فلسطين 12

تحديات وصعوبات البيئة التأمينيه... تجديد وتطوير 13

هل تعلم 14

واقع التأمين في البلدان العربية 16

التأمين في فلسطين 19

السلامة المرورية 21

فتح خط ساخن لشركات التأمين الأردنية مع وزارة الداخلية وإدارة التأمين 23

التأمين ضد العنف السياسي 25

التأمين الزراعي في فلسطين ما بين التطلعات و المعوقات 26

التأمين وسيلة الأمان التي تتفق مع روح العصر الذي أصبحت مخاطره كثيرة 28

المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٧) عقد التأمين ورقم (١٦) إدارة عقود الإيجار 29

إصابات العمل في قانون العمل الفلسطيني 31

هل التأمين الصحي يستنزف أرباح شركات التأمين 32

إدارة المخاطر في شركات التأمين الفلسطينية 33

احصائيات 34

أخبار شركات التأمين 38

أخبار الاتحاد 54

إعداد وتحرير: إيمان خلف

لمحة عن الاتحاد

مؤسسة فلسطينية غير ربحية، تتميّز بشخصيّة اعتبارية مستقلة، تسعى دائماً إلى تحقيق المصلحة العامة للاقتصاد الوطني، من خلال تمثيله الوحيد لشركات التأمين العاملة في فلسطين، والعمل على حماية مصالح أعضائه، وتطوير صناعة التأمين، وتشريعاته، ورفع مستوى الوعي التأميني لدى الجمهور.

الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين

أهداف الاتحاد:

- تبنّي أسس ممارسة المهنة، وتمكين أعضاء الاتحاد للتقيد بها، ومراقبة سلوكهم المهني من أجل ترسيخ تقاليد المهنة وأخلاقياتها بينهم.
- نشر الوعي التأميني، ورفع القيمة الأدبية للعمل في صناعة التأمين.
- توحيد الأسس المهنية وتطويرها لعقود التأمين بكافة أنواعها، ووضع تعريفات أسعار تمثل الحدود الدنيا لأنواع التأمينات الاختيارية، بما يتناسب ودرجات المخاطر والأسعار العالمية لهذه التأمينات، بعد موافقة هيئة سوق رأس المال.
- تسوية قضايا التعويضات المشتركة والمستردّة، وتأمينات المشاركة، ووضع آليات تسوية الحسابات بين الأعضاء.
- إنشاء تجمعات التأمين الفنية وفقاً لحاجة السوق الفلسطيني، بعد موافقة هيئة سوق رأس المال.
- التنسيق بين شركات التأمين العاملة بالسوق، وحل الخلافات التي قد تنشأ بينها، ووضع الضوابط واللوائح اللازمة لتحقيق ذلك.
- تشكيل لجان التحقيق والتحكيم والمتابعة، وإقرار مبادئ ممارساتها العلمية وإجراءات تطبيقها.
- تعزيز الثقة بصناعة التأمين، وتحقيق التعاون، والتنسيق مع الجهات الرسمية المختصّة، وكل من له علاقة بقطاع التأمين محلياً وعربياً ودولياً.
- عقد الندوات والمؤتمرات المهنية، وإجراء البحوث العلمية وإعداد الإحصائيات، وإصدار النشرات الدورية متضمنة البيانات والمعلومات عن سوق التأمين الفلسطيني، والتي من شأنها خدمة قطاع التأمين.
- مشاركة السلطات الرسمية في إعداد التشريعات التأمينية اللازمة من أجل استصدار القوانين، واللوائح، والأنظمة، والقرارات التي تضمن استقرار سوق التأمين وارتقائه وتطويره.
- المشاركة في الاتحادات التأمينية العربية، والإقليمية، والدولية، إضافة إلى الهيئات الأخرى ذات العلاقة، والعمل على تنظيم اجتماعات فنية وإدارية وقانونية ومالية في فلسطين.
- الاشتراك والتعاون مع الإدارة العامة للتأمين في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية والمؤسسات ذات العلاقة لتأسيس معهد متخصص في التأمين وفقاً لأحكام القانون.

يصدر الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين مجلة مرآة التأمين، وهي مجلة دورية تتناول أخبار الاتحاد ونشاطاته، وتعنى بطرح قضايا متعلقة بقطاع التأمين الفلسطيني والعربي.

أنور الشنطي

مدير عام شركة ترست العالمية للتأمين/ رئيس مجلس ادارة الاتحاد

الإقتصاد الفلسطيني يعد إقتصاداً تابعاً، لا بد من صمام أمان وحماية لاستمرارية عيش المواطن الفلسطيني!

من أهم أهداف قطاع التأمين الفلسطيني حماية ممتلكات الأفراد والشركات، أما الاقتصاد الفلسطيني يعد اقتصاداً تابعاً وهنا لا أقصد تبعيته للاقتصاد الاسرائيلي، لكن هناك عدة عوامل أخرى تؤثر به مثل الوضع السياسي، والأمني، والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة والتي تستحدث بشكل متواصل. لذلك لا بد من صمام أمان وحماية سواء لإستمرارية عيش المواطن وتأمينه على ممتلكاته أو استمرارية صمود الشركات ونموها بأمان وهو ما يوفره قطاع التأمين.

بالطبع فإن قطاع التأمين في فلسطين مصدر حماية وطمأنينة للأفراد والشركات في حال حدوث أي خسارة، كما أن معظم شركات التأمين الفلسطينية تلجأ لشركات اعادة تأمين عالمية لتعويض خسارة وثائق التأمين ذات القيمة العالية جداً والتي من الممكن أن تكون قيمتها بالملايين، وهذا بالطبع يشكل مصدر أمان للاقتصاد الفلسطيني.

كما أن شركات التأمين الفلسطينية تضخ مبالغ ضخمة سنوياً للاقتصاد الفلسطيني على شكل ضرائب مما يساهم بانتعاش اقتصاد الوطن.

لا شكَّ أن خصوصية الوضع الفلسطيني يضعنا دائماً أمام تحديات فريدة ومختلفة مقارنة بأسواق التأمين الإقليمية والعالمية، فالشارع الفلسطيني في تغير دائم وعدم استقرار مما يحد من وضع استراتيجيات بعيدة الأمد أو اي دراسات واضحة المعالم. بالإضافة إلى هيمنة الجانب الاسرائيلي على كثير من المجالات التي من الممكن أن تعد مصدراً هاماً لإنتاج قطاع التأمين الفلسطيني وإرباحه، والتقلبات السياسية التي بوسعها أن تزيد الخسائر ونسب التعويضات رغم ذلك قطاع التأمين صامد ومستقر أمام هذه التحديات ويحافظ على تطوره الدائم.

إن السيطرة الاسرائيلية على المناطق تزيد من الحصار والتضييق على معيشة الفلسطيني وتضع العراقيل لمنع أي نمو للاقتصاد الفلسطيني، بهدف تهجير المواطن الفلسطيني واجباره على الخروج من أرضه.

شركة التأمين الوطنية
NATIONAL INSURANCE COMPANY

أحمد المشعشع

مدير عام شركة الوطنية للتأمين/ نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد

كيف يساهم قطاع التأمين في تحسين الوضع الاقتصادي الفلسطيني؟

طبيعة عمل شركات التأمين قائمة على أساس إدارة الخطر وخلق التوازن بين مصلحة الشركة والمؤمن له من حيث الاكتتاب التأميني والتغطية التأمينية الصحيحة والفعالة بما يضمن تعويض المؤمن له في حال وقوع حادث ادى الى خسائر مادية أو جسدية، ومبدأ التأمين قائم على جبر الضرر الناتج عن خسائر بسبب حادث مغطى بالتأمين، وعليه فإن هذا المبدأ لوحده يضمن استمرارية دوران العجلة الاقتصادية بشكل آمن وبما يتيح للمستثمر الفلسطيني التجرؤ على الاستثمار في مشاريع اقتصادية عملاقة من شأنها توفير فرص عمل للمواطن وتحقق عائد أرباح مناسب للمستثمر وهو مطمأن لوجود شبكة آمان تحميه من المخاطر الطبيعية والحوادث التي قد تهدد مستقبل هذا الاستثمار.

ما هي التحديات التي تواجه قطاع التأمين؟

التحدي الأكبر والأخطر الذي يهدد شركات التأمين هو احتمالية انهيار المنظومة الاقتصادية والسياسية لمناطق السلطة الفلسطينية والتي من شأنها أن يهدد الاستثمار بشكل عام في فلسطين، وبالتحديد النظام المالي الفلسطيني والذي يشكل التأمين جزء مهم فيه.
وبالتالي ان استمرار الاحتلال الإسرائيلي والتأخير في تسوية الحل النهائي للقضية الفلسطينية والتهديدات الأمريكية والإسرائيلية بخصوص تقويض عمل السلطة من شأنه تهديد استمرار عمل القطاع الخاص الفلسطيني بشكل عام بسبب الانكماش الاقتصادي والسياسي وانعدام الرؤية المستقبلية له.

شركة المشرق للتأمين
AL-MASHREQ INSURANCE CO.

نهاد أسعد

مدير عام شركة المشرق للتأمين/ عضو مجلس إدارة الاتحاد

القطاع التأميني في فلسطين يعتبر محركا لعجلة التنمية الاقتصاديه

يعتبر قطاع التأمين محركاً لعجلة التنمية الاقتصادية في كل دولة، لارتباطه الوثيق بالقطاعات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية كافة، من خلال الدور الرئيسي الذي تمارسه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام في تقليل المخاطر وتعويض المتضررين بما يؤدي إلى تطور النشاط الاقتصادي واستقراره كما يوفر قطاع التأمين الحماية لهذه القطاعات عند تعرضها لحوادث أو كوارث طبيعية، بالإضافة إلى الاسهامات في النمو الاقتصادي، من خلال العمل على تجميع حصيلة معتبرة من الموارد المالية وتوظيفها في مجالات شتى في الحياة الاقتصادية. كما يعتبر التأمين أداة لحماية أصحاب المشاريع الاقتصادية لمواجهة الخسائر المفاجئة التي تضطرهم إلى زيادة أسعار السلع، مما يؤدي الى اختلال التوازن في تكلفة السلعة الذي يعتبر عاملا من عوامل حفظ التوازن في الاقتصاد الكلي. كما يضمن أيضا حماية الأفراد والمجتمع خاصة عند «تأمين العاملين ضد إصابات العمل» مما يمكنهم وعائلاتهم من القدرة على العيش والاستمرار عند تعرضهم لإصابة أو عجز أو وفاة. ويوفر قطاع التأمين إيرادا لشركات المركبات فيما يتعلق بالصيانة، وللقطاع الطبي، إذ تعتمد شركات التأمين على آلاف الموردين في القطاع الطبي، والمستشفيات، والصيدليات، والأطباء، والمختبرات، والمراكز الطبية، إذ تحصل هذه المؤسسات على إيراد شهري من شركات التأمين. بالإضافة إلى تأمين العديد من الوظائف للعاملين في شركات التأمين أو المهن المساندة لها مثل الوكلاء، والوسطاء، ومحققي التأمين، ومخمني التأمين.

إن أبرز تحديات قطاع التأمين انخفاض مستوى الوعي التأميني بشكل عام، وعدم إدراك أهمية قطاع التأمين كحام لبقية القطاعات الاقتصادية والتغلب على هذا التحدي يتطلب جهوداً مشتركة وبرامج توعوية دائمة من جميع الأشخاص القائمين على هذه الصناعة كالجهات الرقابية وشركات التأمين، واتحاد شركات التأمين، والوكلاء وغيرهم من أجل خلق وبناء ثقافة تأمينية لدى كافة المتعاملين والمستفيدين من هذا القطاع، لأن انخفاض الوعي التأميني يترتب عليه تأثير سلبي على نتائج شركات التأمين، إذ أن التأمين لم يشهد اهتماماً كبيراً في بداياته، ولكن بدأنا مؤخراً بلمس اهتمام أكبر في ظل وجود هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وهذا أمر مبشر؛ لأنه عندما تكون الجهات المشرفة مدركة لأهمية القطاع ستكون القرارات والتعليمات والقوانين الصادرة ملائمة للواقع ومستمدة من التحديات التي نعيشها. وهنا فإن القوانين الموجودة من أفضل القوانين، لكنها بحاجة إلى بعض التعديلات، بحكم الوضع الفلسطيني والإنقسام وغياب المجلس التشريعي أدى إلى عرقلة هذا الموضوع.

قلة التخصصات ذات العلاقة بالتأمين في الجامعات الفلسطينية، إذ بدأت الجامعات مؤخرا بالتركيز في هذا المجال؛ وحصلت على التراخيص اللازمة لوجود تخصص فرعي أو رئيسي للتأمين، وهذا بدوره سيساعد في تحسين مستوى العاملين والمستفيدين في قطاع التأمين والمتعاملين معه.

فلسطين للتأمين
Palestine Insurance

يحيى محمد أبو عيدة

مدير عام شركة فلسطين للتأمين / عضو مجلس ادارة الاتحاد

قطاع التأمين من أهم المؤسسات المالية التي تختص بإدارة حركة الأموال

لا يخفى على أحد الدور الرئيسي الذي يساهم به قطاع التأمين في التأثير على الاقتصاد الفلسطيني، إذ يعد قطاع التأمين من القطاعات الرئيسية، وأحد أعمدة الاقتصاد الفلسطيني والتي تصنف ضمن أهم المؤسسات المالية، فهي تختص بإدارة حركة الأموال لذا يطلق عليها أحياناً اسم « الوسطاء الماليين » وتشمل: البنوك، وشركات التأمين، وتتخذ من المال مجالاً أساسيًا للتعامل، فتقوم بتجميع الأموال من حملة الوثائق، وتمثّلْ هذه الأموال الاحتياطات والمخصصات الفنية الكافية لمواجهة هذه الالتزامات مع السعي للمحافظة على هذه الأموال وتنميتها .يتوقف تحقيق ذلك على مدى نجاح الشركة في تحديد سياسة مثلى لاستثمار هذه الأموال بما يحقق عائداً مناسباً في ظل أدنى درجات الخطورة.

ومنذ ما يقارب 25 عاماً تعمل شركة فلسطين للتأمين على وضع جميع خبراتها وإمكانياتها في خدمة الاقتصاد الوطني الفلسطيني من خلال التوسع في أعمالها والاستثمار في العديد من المشاريع الاقتصادية، وتوفير فرص عمل للعديد من الأيدي العاملة من الخريجين وذوي الخبرة والكفاءة.

الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام يمر بمجموعة من الظروف الصعبة، والتي تتمثل بغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي اللازم لتشجيع وتنمية الاستثمار.

كما أن هناك تحدياً اضافياً يواجه مختلف الشركات العاملة في السوق الفلسطينية مثل ضعف الوعي بالثقافة التأمينية على الصعيد العام بين المواطنين، وعدم المعرفة بأنواع التأمين وتفاصيل الخدمات التأمينية والأحكام والشروط التي يخضع لها كل نوع من أنواع التأمين، وعدم فصل القضاء في القضايا التأمينية بالسرعة اللازمة، بالإضافة إلى التحديات أو المخاطر التي تواجه الشركات العاملة في هذا القطاع والمتمثلة بدخول منافسين جدد لتقديم خدمات التأمين في السوق الفلسطيني.

على الرغم من جميع الظروف، استطاعت شركة فلسطين للتأمين أن تبني القواعد الأساسية التي تنطلق منها مهامها وأعمالها وأن تترجم طموحاتها على أرض الواقع بما يتماشى مع مجمل السياسات والاجراءات الرقابية. إذ أن الأنظمة والتعليمات والقرارات تلائم التطور النوعي في صناعة التأمين في الأسواق العالمية والاقليمية.

يلعب التأمين دور مهم وفعال في تجميع رؤوس الأموال وتوسيع نطاق الائتمان

الأهلية للتأمين
AHLIA INSURANCE

د .محمد السبعاوي

رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة الأهلية للتأمين/ عضو مجلس ادارة الاتحاد

تمثل الوظيفة الأساسية للتأمين في منح الأمان للأفراد والمؤسسات ضد الأخطار، حيث ان استبعاد الخطر أو نقله للغير (وخاصة الأخطار الكبيرة) يتيح للمؤسسة جهدها لما يمكنها من الوقوف في وجه التحديات والمنافسة ويساعد التأمين على توسيع نطاق الائتمان الذي يعد ضروريا لكل المشروعات وعلى سبيل المثال قروض العقار، حيث يمتنع المقرض عن المنح إلا إذا كان هناك تأمين على العقار وكذلك تأمين على الحياة أحيانا وبذلك يكون قد تم التخفيض من المخاطر كما وساهم التأمين بزيادة نشاط المؤسسات الأخرى.

تكوين رؤوس أموال، بما أن التأمين يلعب دور مهم وفعال في تجميع رؤوس الأموال من خلال جمع الأقساط من المؤمنين (أي يحقق ايراد للشركة) وبين سداد الالتزامات المتمثلة بتعويض قيمة المخاطر والنفقات الأخرى والقيام بالاستثمارات الأخرى في تلك الأموال فإنها تعود على المجتمع بفوائد اقتصادية جمة.

تحسين في ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج، فمثلا المبالغ المتحصلة من عملات صعبة مقابل خدمات تأمينية سواء داخليا أو خارجيا، أوعن طريق عائد استثمارات خارجية أو عن طريق استرداد مبالغ إعادة التأمين، والتي تزيد قيمتها كلما زادت الخدمات التأمينية التي تقدمها الشركات كلما زاد قيد المقبوضات كلما تحقق فائض في ميزان المدفوعات. عدا عن قيام الشركات بتوزيع أرباح على المساهمين والتي تشجع المستثمرين، وينتج عن ذلك زيادة بفرص العمل وزيادة بحجم الواردات للفرد والمؤسسة والوزارة.

بلا شك أن قطاع التأمين مبني على المخاطر، خاصة في الأجواء التي نعيشها في فلسطين، إذ لم تقتصر هذه المخاطر على الجانب الفني وما تغطيه الشركات من خلال شرائها للخطر، بل يمتد الأمر الى أبعد من ذلك خصوصا مع وجود الإحتلال وعدم توفر قوانين واضحة وصارمة، وعدم الإستقرار السياسي الحالي في فلسطين، الذي يشكل خطراً كبيراً على قطاع التأمين، وتواجد الإحتلال، وعدم قدرة أجهزة الدولة في السيطرة على جميع المناطق الجغرافية التي تغطيها وثائق التأمين.

صغر السوق التأمينية، ووجود منافسة سعرية كبيرة، وضعف الوعي، والمعرفة التأمينية لبعض الأفراد والمؤسسات حول أهمية التأمين، إضافةً إلى تراجع الدخل وارتفاع نسبة البطالة في المجتمع.

الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة تنعكس سلباً على بيئة الاستثمار والأعمال

التكافل للتأمين
AL-TAKAFUL INSURANCE

جمال عواد

مدير عام شركة التكافل الفلسطينية للتأمين / عضو مجلس ادارة الاتحاد

بالرغم من تردي الأوضاع السياسية في المنطقة وانعكاساتها السلبية على الوضع الاقتصادي، إلا أن قطاع التأمين يساهم بشكل كبير في تحسين الوضع الاقتصادي، وذلك من خلال عدة جوانب:

الأول، حماية رأس المال الخاص بالمشاريع والاستثمارات القائمة من خلال أعمال التأمين المباشر عليها، والتي تضمن بقاء هذه المؤسسات والعاملين بها واستمراريتها في العمل حين تتعرض للحوادث المختلفة.

وثانياً، تعتبر شركات التأمين من أهم المستثمرين في القطاع الخاص عبر استثمار أموال الشركات في مختلف القطاعات، فاستثمار هذه الشركات في السوق المحلية يزيد من قدرة الاقتصاد الفلسطيني بالتالي خلق مزيداً من فرص العمل لهذه القطاعات.

إن الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة تنعكس سلباً على الاقتصاد الاقليمي بشكل عام على فلسطين بشكل خاص؛ ويؤثر ذلك في بيئة الاستثمار والاعمال بالتالي ينعكس سلباً على قطاع التأمين خاصة وأن سوق التأمين الفلسطيني محدود وتحيط به ظروف سياسية واقتصادية صعبة.

قطاع التأمين يساعد على توفير فرص عمل وجذب رؤوس الأموال الى فلسطين

العالمية
المتحدة للتأمين
GLOBAL UNITED INSURANCE

جمال الحمود

مدير عام شركة العالمية المتحدة للتأمين / عضو مجلس ادارة الاتحاد

يعتبر قطاع التأمين ركيزة أساسية في الاقتصاد الفلسطيني لأنه يوفر التغطيات التأمينية لممتلكات الأفراد والمؤسسات وتوفير تغطيات في مجالات التأمين الصحي والحياة والحوادث الشخصية، حيث يحمي التأمين الأفراد والمؤسسات من تبعات الخسارة المادية الناتجة عن الحوادث والمخاطر التي تواجههم.

كما يوفر قطاع التأمين فرص عمل من خلال التوظيف في شركات التأمين العاملة في فلسطين وتساعد أيضاً في جذب رؤوس الأموال إلى البلاد حين يشعر المستثمر بالأمان لوجود غطاء يحمي استثماراته . وتساهم شركات التأمين الفلسطينية باستثماراتها المحلية في تطور الاقتصاد الفلسطيني باستمرار كما تسهم في تحمل جزء من المسؤولية المجتمعية مما يساعد في اقتصاد الوطن.

إن التحديات التي تواجه قطاع التأمين تتمثل في المنافسة غير الفنية في السوق، بالإضافة إلى محدودية حجم سوق التأمين الفلسطيني وصغره ووجود طاقة استيعابية فائضة نتيجة زيادة عدد شركات التأمين العاملة عن الحاجة الفعلية للسوق مما يؤثر سلباً على المنافسة وعلى نتائج أعمال الشركات.

ومن ناحية أخرى، استمرار التقلبات السياسية المحلية والاقليمية وعدم وجود بوادر انتعاش في العملية السياسية في الحركة الاقتصادية في السوق في ظل غياب المشاريع التنموية والاستثمارية والضغوطات العالية التي تمارس على السلطة الوطنية الفلسطينية وتوقف دعم المشاريع القائمة، مما يحد من امكانية تطور أعمال قطاع التأمين.

تمكين للتأمين
TAMKEEN INSURANCE
برؤية إسلامية

محمد الريماوي

مدير عام شركة تمكين للتأمين/ عضو مجلس ادارة الاتحاد

قطاع التأمين جزء من القطاع المالي الفلسطيني بجانب البنوك، ومن المتعارف عليه اقتصادياً أن القطاع المالي يعتبر المحرك لأي عملية تنمية اقتصادية في كل اقتصاديات العالم الرأسمالية، الإشتراكية، والاقتصاديات المختلطة، باعتقادي أن القطاع المالي أهم قطاع كونه المحفز والمحرك لأي عملية تنمية اقتصادية ثم يأتي أيضا دور قطاع التأمين بشكل أهم في القطاع المالي كونه يعتبر القطاع الحامي للثروة القومية الفلسطينية وقطاع التأمين يوفر مظلة حماية للممتلكات العامة وممتلكات الأفراد والممتلكات الخاصة.

تحديات وصعوبات البيئة التأمينيه... تجديد وتطوير

قطاع التأمين بحاجة إلى إعادة صياغة المنظومة التشريعية والبيئة القانونية الناظمة لعمل قطاع التأمين إذ أن كل القوانين والأنظمة التي تنظم أعمال التأمين قوانين قديمة بحاجة إلى تجديد وتطوير، كي تنسجم مع جميع التطورات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية والسياسية داخل فلسطين، يجب علينا في شركات التأمين والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين تعديل بعض القوانين ذات العلاقة أو تفعيلها.

على سبيل المثال :فرض قانون العمل على كل أرباب العمل فيما يتعلق بتأمين عمالهم من أخطار إصابات العمل ولكن نسبة العمال المؤّمنين في فلسطين متواضعة جدا لا تتجاوز 20% في حين لدينا أكثر من 120 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة وكبيرة، وقد عملنا عليه من 7-8 سنوات مع وزارة العمل وتوصلنا إلى تفاهمات واتفاقات وطالبنا آنذاك عوضا عن الأسلوب أو النمط التقليدي المتبع من وزارة العمل في التفتيش على المؤسسات والشركات، كنا قد اقترحنا على وزارة العمل أن يكون تأمين العمال من أخطار إصابات العمل متطلب من متطلبات الترخيص أو تجديد الترخيص ولكن لم نصل إلى نتيجة حتى الآن.

مما لا شك فيه أن سوق التأمين الفلسطيني سوق صغير الحجم – حيث لا يتجاوز حجم سوق التأمين الفلسطيني 280 مليون دولار امريكي كما في نهاية عام 2018 ولا تشكل نسبة مساهمة قطاع التأمين الفلسطيني في حجم الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 1,9% وهي نسبة متواضعة جداً! إذا ما قورنت بنسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية التي تصل الى 5% وفي الدول المتقدمة اقتصاديا كالدول الإسكندنافية وكندا وأوروبا تصل الى 12%-15%.

التفكير في طرح تأمينات إلزامية جديدة، لا يجوز أن يبقى تأمين المركبات وتأمين العمال تأمينين إلزاميين فقط في حين أن بعض التأمينات التي تلامس حياة الإنسان كالتأمين الطبي، وتأمين الأخطار المهنية، والأخطاء الطبية، حتى التأمين الصحي في كثير من الدول التي تحترم الإنسان يكون التأمين الطبي إلزامياً لأنه يلامس حياة الإنسان، فحياة الإنسان هي أغلى ما نملك في فلسطين.

الإعلام، إذ ان جزءاً من رسالة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين وفقاً لما ورد في النظام الداخلي للاتحاد هو التوعية، لذلك على شركات التأمين والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين القيام بعمليات وحملات توعوية متواصلة، مستمرة ومنظمة عبر وسائل الإعلام التقليدي والرقمي وعبر الإحتكاك المباشر مع المؤسسات ذات العلاقة، الجامعات والمؤسسات الطبية، نقابات العمال، نقابات أرباب العمل، كل من له علاقة بقطاع التأمين. يجب أن يكون هناك تفاعل اجتماعي واقتصادي وسياسي، وتغيير الفكرة السائدة عند الناس (والله لو ما كان التأمين إلزامي ما أمنت) أو أن شركات التأمين لا تفي بالتزاماتها.. هذا الموضوع له علاقة بالتوعية وله علاقة بالثقافة، إذ يتطلب منا ترسيخ ثقافة جديدة واعية بأهمية التأمين في أذهان الناس.

هـــل تعلـم؟!

136 ألف

مؤسسة ومنشأة قطاع
خاص في السوق الفلسطيني

65%

مجمل أقساط التأمين في فلسطين
تأتي من تأمين المركبات

180 دينار

عقوبة قيادة مركبة من دون لوحة تحمل أرقاماً
وحبس مدته لا يقل عن ثلاثة أشهر

3 أشهر

عقوبة قيادة مركبة من دون رخصة قيادة حبس مدته
لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين
وغرامة مقدارها 180دينار أو ما يعادلها بالعمله المتداوله

14 سنة الأطفال

وبطول يقل عن 150سم ووزن يقل عن 35 كغم
يجب أن يستلموا الكرسي المناسب لحجمهم

الإشارات

ذات الشكل الدائري تعطي الأوامر
وذات الشكل المثلث تعطي معلومات تحذيرية

تأمين التعليم الجامعي

يهدف الى استمرار المشترك في أداء أقساط التعليم الجامعي وسداده لأفراد أسرته
في الجامعات الفلسطينية في حال تعرضه الى حادث يؤدي الى اصابة
و/أو مرض و/أو عجز و/أو وفاة و/أو التوقف عن العمل وعدم قدرته على سداد أقساط التعليم الجامعي

شكيب أبـوزيـد/ الأمين العام للإتحاد العام العربي للتأمين

واقع التأمين في البلدان العربية

الحديث عن واقع التأمين في البلدان العربية يجرُّنا إلى المقارنة ما بين الإنجازات الهامة التي حققتها بعض الاسواق والمجموعات التأمينية والشركات، والانتقادات التي يسهل توجيهها إلى صناعة التأمين في مجملها والتي تخص أساساً نسبة مساهمتها في الناتج القومي الخام التي مازالت ضعيفة وضعف التوطين في بعض البلدان والعلاقة الموتورة مع عموم المؤمَّن لهم.

الانجازات:

لابد أن نضع نصب أعيننا الواقع الاقتصادي الصعب في العديد من البلدان والتوترات الجيوسياسية التي تعيق نمو التأمين في بعض البلدان؛ لكن هذا لا يمنعنا من القول إنَّ صناعة التأمين شهدت إزدهارًا ملحوظًا في عدد من البلدان خصوصاً في السعودية، والامارات، المغرب ومصر وحافظت على مستويات مقبولة من النمو في البلدان الأخرى كلبنان، الاردن وبقية دول الخليج، لكن تدهور بعض العملات في (مصر، الجزائر، سوريا، تونس، السودان) بسبب الاوضاع الاقتصادية والسياسية يجعل نسبة النمو بالدولار الامريكي ضعيفة، إن لم تكن سالبة.

عموماً، هناك مجموعات نجحت في الانتشار اقليمياً وحتى خارج المنطقة العربية (تركيا، برمودا، إفريقيا، سريلانكا) كانت قادرة على التفوق على المجموعات الاجنبية، التي لم تنجح عموماً في الاستحواذ على حصص كبيرة من الاسواق، فعلى سبيل المثال نجحت مجموعة الخليج الكويتية، و (Orient AL futtaim) الإماراتية، ترست للتأمين وإعادة التأمين، سهم المغربية قبل استحواذ Sanalam عليها، وفا المغربية، ميد جلف اللبنانية.. إلخ؛ ونجحت العديد من الشركات الوطنية في تبوُّء أول الترتيب بمبالغ أقساط عالية جداً التعاونية (بوبا Bupa)، عمان للتأمين وأبو ظبي الوطنية ،والشركات الاساسية في بقية البلدان (SAA,CAAT,CAAR) في الجزائر، (COMAR , STAR) في تونس، قطر للتأمين، الكويت للتأمين، العمانية المتحدة ، مصر للتأمين...

هذه المجموعات والشركات نجحت في التفوق محلياً واقليمياً بفعل عدة عوامل اهمها الادارة المتمكنة التي تتمتع بنظرة استيراتيجية طويلة الامد، تراكم الخبرة الناجحة وإعادة انتاجها في بلدان آخرى، مع استعمال التجربة كرافعة leverage للمضي قدماً إلى الامام، الإلمام بالأسواق والتكيف معها والامكانيات الاستثمارية التي يوفرها الحجم الكبير بالمقارنة مع محدودية إمكانيات الشركات الصغيرة، والعنصر البشري مهم جداً لضمان استمرارية الشركات وتطورها.

السؤال التالي الذي يطرح نفسه: وماذا بعد؟ هل حققت هذه النجاحات القفزة النوعية التي نصبو إليها؟

إذا كانت بعض الأهداف قد تحققت في بعض الاسواق كالتأمينات الاجبارية على السيارات (المسؤولية المدنية)، والتأمين الطبي، وبعض الفروع الالزامية، إلا أن باقية الفروع الغير الإلزامية تحتاج إلى تطوير أكثر وإلى إرادة قوية وخطط من المسؤولين على الاسواق والشركات.

إعتدنا منذ زمان إستعمال عبارة «غياب الوعي التأميني» كشماعة نعلق عليها كل مظاهر عجزنا عن إنجاز تقدم كبير فى بعض المجالات؛ هذا لا يعني ان الوعي موجود لدى كل الفئات الإجتماعية والعمرية لكن إذا لم يكن الوعي التأميني موجوداً أو كافياً فلماذا؟ ومن المسؤول يا ترى؟

لا يمكن إلا أن نلوم أنفسنا ليس على سبيل جلد الذات، لكن كمسؤولين في قطاع التأمين ماذا فعلنا من أجل رفع مستوى الوعي التأميني؟

وماذا نسينا أو كنا غير قادرين على فعله؟

هذا هو السؤال الجوهري الذي ينبغي الإجابة عنه قبل الخوض فى غمار النقاش حول الفروع التى لم تحرز تقدما جديراً بالذكر أو كافياً فى العقود الأخيرة.

خلال إستعراضنا للتحديات لابد من الإشارة إلى دور التأمين، ليس فقط على مستوى حماية الممتلكات والأشخاص ولكن على مستوى مساهمة التأمين في الدفع بعجلة الإقتصاد؛ إذا سلمت الحكومات بأهمية التأمين، وإعتبرته أكثر من خدمة، فمن الممكن أن يؤخذ على محمل الجد في مخططات التنمية والسياسات الإقتصادية ؛ وهذا سيحدث - لا محالة - نقلة نوعية على مستوى التعامل مع القطاع إذ تصبح تنميته وتطويره ذات أهمية قصوى.

الإدخار عصب الإستثمار، وبالتالى فإن تطوير منتجات التأمين على الحياة وتشجيع الإدخار أساسيان كإحدى الروافد الأساسية لصناعة التأمين؛

التأمينات غير الإجبارية تبقى عصية على التطوير، لأن العلاقة مع التأمين كانت ولاتزال مبنية أساساً على الإجبارية، وهنا يأتي دور التسويق فى شركات التأمين، لكن قبل تسويق ذلك الأهم تطوير منتجات، وهنا يبرز جلياً ضعف شركاتنا، فالقليل من الشركات قادر على الإستثمار فى تطوير هذه المنتجات، بسبب صغر حجم الشركات عدم امتلاكها على إمكانيات بشرية مادية وإكتوارية كافية. الفروع الجديدة تبقى محصورة في عدد من المخاطر وتتعاطاها القلة من الشركات نظرًا لأن إكتتابها يتطلب تغطيات إعادة تأمين صعبة الإستحصال وقدرات فنية؛

في المحصلة: فإن صناعة التأمين فى المنطقة العربية وإن عرفت تقدماً ملحوظاً ،فهى لازالت تعانى من ضعف نمو التأمينات الغير الإجبارية ومنتجات الإدخار.

آفاق التطور

على الرغم من كل ما سبق، فإن الآفاق تظل واعدة لصناعة التأمين فى جل البلدان لعدة أسباب أهمها:

الوضع الديموغرافي

في الفترة ما بين 2020 وحتى سنة 2050 ستعرف المنطقة العربية وضعاً إستثنائياً حسب منظمة اليونسيف ، بحيث سيكون عدد العاملين والقادرين على العمل أكثر بكثير من عدد الذين هم تحت السن القانونية للعمل بالإضافة إلى المتقاعدين أى الغير النشيطين.
هذه النافذة (window of opportunity) تعتبر فرصة تاريخية وجب إستثمارها من أجل تطوير وتسويق منتجات للشرائح الشابة وللطبقات المتوسطة التى ستزيد الطلب على التأمين وبالخصوص في فروع تأمينات الأشخاص ، الصحة والممتلكات الشخصية (سيارات/ بيوت).
على مستوى الفروع الأخرى، فالنهضة العمرانية والإقتصادية التى تعرفها الدول المستقرة سياسياً ودول الخليج ستزيد من الطلب على التأمين بوتيرة أقل من التى عهدناها في دول الخليج سابقاً لأن البنية التحتية - على الأقل في دول الخليج شبه مكتملة ، ولكن تظافر عاملي التضخم وزيادة عدد السكان فى كل البلدان، سيزيدان من الطلب على التأمين.
لكن هل هذا يكفي لكى ترتفع نسبة التأمين في الناتج القومي الخام إلى 5 أو 6 %؟

كما سبق وذكرنا سابقاً فإن النافذة الديموغرافية تعتبر فرصة ذهبية يمكن أن تعطي زخمًا للتأمين إذا تم إستغلالها ، لكن هذا ليس كافياً لكي يحقق التأمين نسبة نمو مضطردة وعلى مدى فترة زمنية طويلة بحيث نتمكن فى نهايتها من بلوغ نسبة 5 أو 6 % فى الناتج القومي الخام.
هنا يأتى دور الإرادة السياسية على المستوى الحكومي ،بحيث تتحول الدوائر المسؤولة عن التأمين من دور المراقب أو المشرف على التأمين إلى دور المحفز لتطوير التأمين بشتى الوسائل؛ مثلاً فلا ضير من زيادة عدد التأمينات الإجبارية إذا كان الغرض منها حماية المواطن والممتلكات ؛ لكن الأهم هو إيجاد آليات لتشجيع التأمين، نذكر منها على سبيل التأمين المتناهي الصغر ، Micro - Insurance وتشجيع المؤسسات الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة على التأمين على ممتلكاتها وتوفير تغطية تأمينية للمستخدمين ، كما أن العجز المالي لصناديق التقاعد لابد وأن يُواجه بحلول تأمينية لتشجيع الإدخار.

لكن هذا لا يكفي لسداد الفجوة التأمينية ما بين أخطار المؤمن عليها والأخطار التى يمكن أن تكبد خسائر فادحة فى الأرواح والممتلكات وأهمها الكوارث الطبيعية والكوارث البيئية التى يتسبب فيها الإنسان؛ كما أن طبيعة بعض البلدان التى تلعب فيها الزراعة دوراً أساسياً فى الإقتصاد تقتضي قرارات جريئة على مستوى الحكومات ورصد ميزانيات، السؤال الذي يطرح نفسه هو من أين ستدبر الحكومات هذه الميزانيات فى ظل أوضاع إقتصادية صعبة ؟ الجواب يكون بسؤال آخر ماذا لو حلت الكوارث ولم تكن لنا تغطيات؟ يبقى من الأفضل إيجاد حلول تأمينية بتعاون ما بين القطاعين العام والخاص (Private Public Partnership) وتوفير إمكانيات بشكل تراكمي (Funds) أو على شكلAlternative Risk Transfer حتى نسد الفجوة التأمينية.

هناك مجالات أخرى لتطوير التأمين فى المنطقة العربية كالتأمين التعاوني التقليدي على أسس الإنتماء لمجموعة أو شريحة معينة أو بسبب مصالح مشتركة Affinity وهذا يهم بالأساس التأمين الطبي والتأمينات الصغيرة. إن وجود هذا النوع من التأمينات عن طريق تعاونيات يزيد من إهتمام الناس بالتأمين وتحسين وعيهم.
كما إن العمل على تحسين صورة وأداء التكافل من شأنه أن يساعد فى التغلب على البعض من العوائق التى تجعل شرائح معينة لا تشتري التأمين إلا بسبب إجباريته وليس طواعية وعن سابق إقتناع.

الخلاصة:

عموماً واقع التأمين فى المنطقة العربية ليس قاتما أبدا، هناك إنجازات ونجاحات ولكن هذا لا يلغي ضرورة العمل على سد الفجوة التأمينية أولا والعمل على الإستفادة من الفرص التى تتيحها لنا التركيبة الديموغرافية ثانياً. والفوائض المالية فى بعض الدول ثالثاً. كما أن التطور الطبيعي لإقتصادات بلداننا يطرح تحديات سيكون من الضرورى على صناع القرار التأمينى مواكبتها.
هذا لن يتم إلا إذا توفرت لدى كل الأطراف ذات العلاقة مع التأمين الرغبة والإرادة السياسية للعمل سوياً.
يبقى التعليم أو التكوين فى النهاية أحد المفاتيح الأساسية لتطوير التأمين والوسيلة الأمثل لإدماج الشباب فى برامج التأمين، خاصة وأن الثورة الرقمية فرضت على الكل العمل بطرق مختلفة للتسويق ولإكتتاب الإخطار.
فكما ان هناك صعوبات جمة وتحديات ومنافسة وأوضاع إقتصادية وإضطرابات جيوسياسية، هناك فرص ممكنة للجميع وفرص سترى النور تدريجياً وتتبلور مع تطور الإقتصاديات والتكنولوجيا والتي لا مناص لقطاع التأمين من مواكبتها.

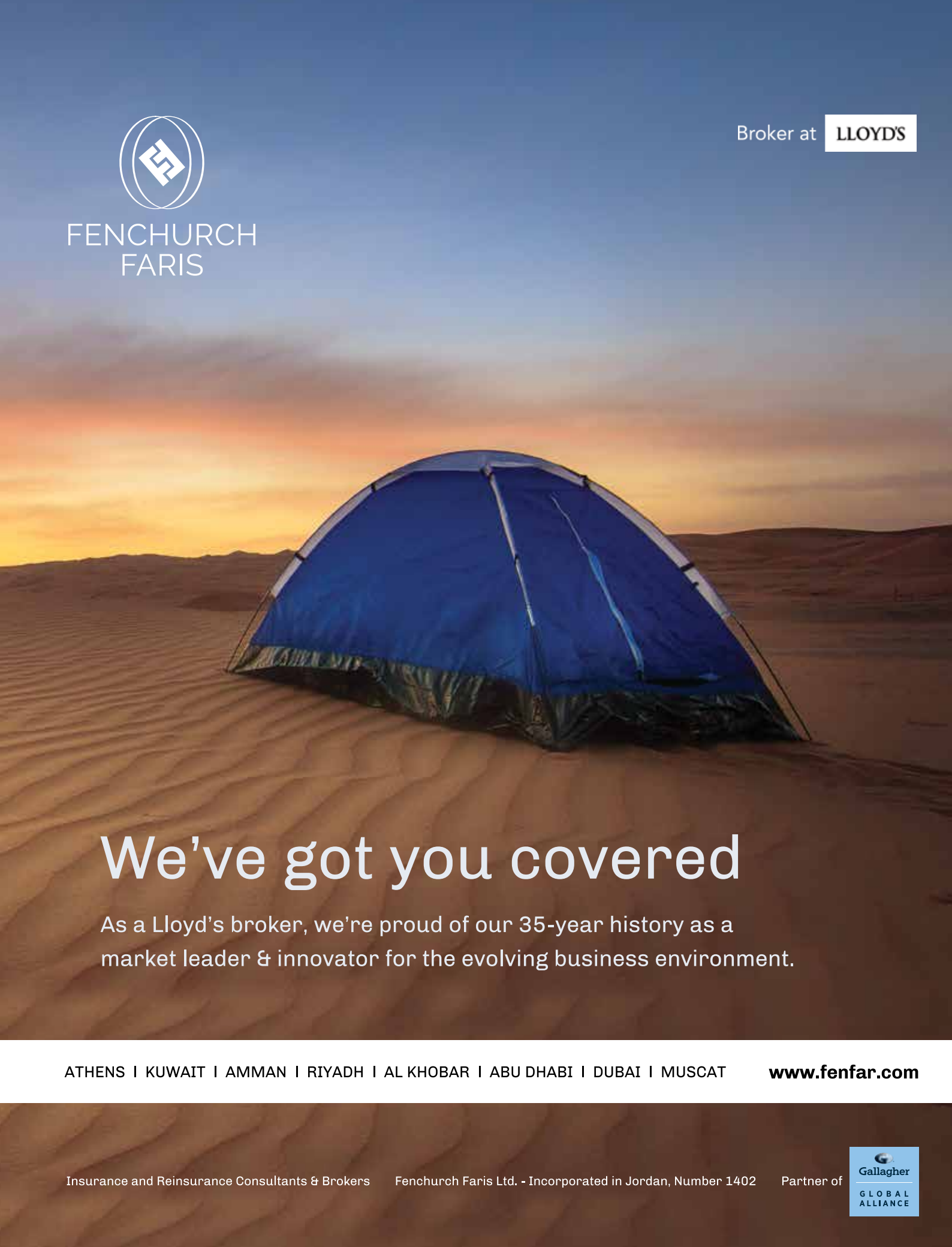
FENCHURCH
FARIS
Broker at
LLOYD'S
We've got you covered
As a Lloyd's broker, we're proud of our 35-year history as a
market leader & innovator for the evolving business environment.
ATHENS I KUWAIT I AMMAN I RIYADH I AL KHOBAR I ABU DHABI I DUBAI I MUSCAT
www.fenfar.com
Insurance and Reinsurance Consultants & Brokers
Fenchurch Faris Ltd. - Incorporated in Jordan, Number 1402
Partner of
Gallagher
GLOBAL
ALLIANCE

محمد السيد/ المدير العام FENCHURCH FARIS

التأمين في فلسطين

بدأت صناعة التأمين في فلسطين قبل إستلام السلطة الوطنية الفلسطينية، ثم أصبحت تحت إشرافه في العام 1993م غير ان هذا القطاع كان ضعيفاً لغياب الاليات وصحّة الإشراف على العمل والتقاعس في وضع الضوابط والرقابة اللازمة لدعم هذا المرفق الاقتصادي من أجل ثقة المواطن وتحفيزه على التأمين والذي سيؤدي بالنتيجة إلى المساهمة في نمو الاقتصاد الفلسطيني.
وبقي الحال كذالك إلى أن تأسست «هيئة سوق رأس المال الفلسطينية» وأصبحت الجهة المخولة قانونياً في الإشراف والتنظيم والرقابة على أعمال هذا القطاع في أواخر العام 2004م. ولقد ساعد صدور قانون التأمين رقم (20) لعام 2005م في إعادة تنظيم قطاع التأمين.
وقامت «هيئة سوق رأس المال الفلسطينية»، بصفتها الجهة المخولة قانونياً، عبر الإدارة العامة للتأمين، بوضع سياسات مفصّلة تهدف إلى تطوير وتنمية قطاع التأمين، وإعداد الأنظمة اللازمة، وتوفير المناخ الملائم لنمو صناعة التأمين وتقدمها، بما يعود بالنفع العام على مجمل النشاط الاقتصادي في فلسطين، بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية.

ساهم ايضاً في نمو صناعة التأمين انشاء الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين PIF في أواخر التسعينات إذ انه يعمل على التنسيق مع الجهات الرسمية المختصّة بالتأمين، والتعاون مع من له صلة بسوق التأمين. على الرغم من حداثة الاتحاد وعدد الشركات الأعضاء العاملة الا ان دوره لم يتجاهله أحد، بل استطاع كسب كرسي في مجلس إدارة الاتحاد العام العربي للتأمين.

علينا واجب وطني ومهني في دعم هذا القطاع لذا نحن في شركة فنشرش فارس ملتزمون بتدريب الكفاءات الفلسطينية التي تعمل في شركات التأمين الفلسطينية إذ نقيم عدة ورشات عمل في فلسطين واليونان نعرّف ونشرح فيها مختلف المنتجات التأمينية .كذلك تقوم الشركة بتمرين وتدريب موظفي شركات التأمين الفلسطينية في مركزنا في أثينا ويتم أثناء فترة التدريب على مبادئ وأسس التأمين، إضافة الى شرح انواع التأمين وضرورتها في حياتنا اليومية مما يسهل عليهم التوعية التأمينية عند المواطن.

بالتأكيد، دور شركة فنشرش فارس يتعدّى حدود التدريب لأننا نقوم بدور أساسي في تأمين التغطيات المناسبة التي تحتاجها شركات التأمين العاملة في فلسطين .ونقوم بتقديم الحلول الملائمة لتغطية الاخطار المعقدة.
ولا شك ان شركات التأمين الفلسطينية تقوم بدور مهم في توعية المواطن وتعويضه عن الأضرار التي تحل بممتلكاته أو استثماراته؛ ولكنها تحتاج الى دعم المؤسسات العربية خصوصاً الفلسطينية التي تعمل في الأسواق الدولية، كما تحتاج الى دعم الاتحاد العربي للتأمين من أجل ضمان التسهيلات للمشاركة في ورشات العمل والمؤتمرات التي تقام في الدول العربية.

أخيراً نتمنَّى المثابرة على توزيع هذه المجلة ووصولها إلى أكبر عدد ممكن ممَّن يعملون في القطاع المصرفي والصناعي والتجاري ونرجو تلوين المجلة بالاخبار، وتسليط الضوء على المنتجات التأمينية التي تؤدي الى زيادة الوعي التأميني عند المواطن.

فلسطين للتأمين
Palestine Insurance

أنتم معنا بأمان

1800 666 222

www.pic-pal.ps

عقيد حقوقي أبو زنيد أبو زنيد/ مدير إدارة المرور

السلامة المرورية

المقدمة:

تولي القيادة العامة للشرطة الفلسطينية ممثلة بقائدها اللواء حازم عطا االله اهتماماً بالغاً بمرفق المرور وتفرعاته، نظراً لأهميته وحيويته وأثره الواضح على جميع الأنشطة الحياتية اليومية لجميع المواطنين والزائرين، لأنه يتعلق بممارسة حرية أساسية وحق أصيل للمواطن الفلسطيني في التنقل بأمان وطمأنينة. ونحن في قيادة الشرطة الفلسطينية نعمل من وحي أن مشكلة المرور يجب ألا تترك على عاتق جهة رسمية واحدة في البلد، بل لا بد من التعاون والتكامل ما بين القطاعين العام والخاص للتغلب على المشكلات الناجمة عن الاستخدام المضطرد للمركبات.

وفي هذا الشأن يأتي التعاون ما بين الجهات الرسمية ممثلة بشرطة المرور وهيئة سوق رأس المال والجهات الخاضعة لإشرافها ومنها الإتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، لنشر الوعي المروري وتحسين مستوى السلوك على الطرق من السائقين ومستخدمي الطريق لتجنب ويلات حوادث الطرق ومآسيها التي كلفتنا في الخمسة أعوام الماضية.

ناهيك عن المصابين والجرحى، وما تركته الحوادث من ألم ومعاناة بقيت ذكراها الأليمة ماثلة في نفوس الكثيرين، جميع الجهود التي تبذل لاحقاً لا يمكن أن تعيد الحال لما كان عليه قبل لحظة وقوع الحادث مهما بلغت التعويضات ومهما بلغت دقة ونجاعة العلاج.

بالإضافة إلى الخسائر المادية الباهظة في نفقات العلاج والتعويض وإصلاح وجبر الضرر التي لو استثمر جزء منها في التعليم، لأصبح نظامنا التعليمي يضاهي أكثر الدول تقدماً ولوفرنا على مجتمعنا الكثير من الويلات والمآسي الناجمة عن حوادث الطرق.

ولعلّ من سوء الطالع أن الأمر لا يقف عند حدود الجرحى والوفيات من حوادث الطرق ، بل يواجه المجتمع وباستمرار الإختناقات والأزمات المرورية، وما ينتج عنها من خسائر في الوقت واستهلاك للوقود فضلاً عما تتركه من أثر نفسي يعكّر صفو مستخدمي الطريق ويتحكم بمزاجه طيلة اليوم خاصة إذا ما تأخر أو فشل مخططه اليومي.

كما ان الشعور العام في فلسطين مستاء كثيراً من ظاهرة المركبات المشطوبة والمسروقة التي حَصدت في هذا العام أرواح عشرين ضحية تُرك بعضهم ينزف حتى الموت على قارعة الطريق لأن السائق لا يقدم له الإسعاف كونه لا يملك تأمينا يغطي تكاليف الحادث ، كما أن الكثير منها بقي مقيداً ضد مجهول في سجلات الشرطة لعدم وجود التأمين الأمر الذي يضاعف مصيبة الأهل بالفقدان وعدم معرفة الجاني إلى جانب إستفزاز الشعور العام وإشاعة جو من الفوضى، وعدم الإستقرار في الشارع الفلسطيني.

إلا أن الشرطة وأفرع الأمن كافة تقف بالمرصاد لمثل هذة الظواهر المؤذية عبر وضع الخطط التشغيلية المناسبة وتسخير الإمكانيات المتاحة وتعزيز الرقابة المرورية المباشرة وغير المباشرة بتكثيف التواجد الشرطي على الطرقات والمباحث المرورية، بالإضافة الى الرقابة الشعبية على المخالفات في الطرق والميادين العامة لضبط المتجاوزين والمخالفين، كما تشير التقارير المتوفرة لدينا من خلال الإنجاز اليومي في الميدان أن تقدماً ملحوظاً قد طرأ على السلامة المرورية وأثبتت الاحصائيات زيادة في عدد المخالفات المرورية لهذا العام مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي إذ بلغ عدد المخالفات لغاية تاريخ 11-9-2019 حوالي 150342بمعدل زيادة بلغت 18,3% مخالفة. كان من بينها للعام الماضي 1419 مخالفة عدم وجود تأمين.

كما أن عدد الوفيات قد تناقص عن العام الماضي بمعدل 8,2%- اي بفارق ثمانية وفيات عن العام الماضي.

الخاتمة:

إننا نرى ضرورة في تكامل جهودنا مع ما يقوم به المجتمع الدولي، وأن تتعاظم هذه الجهود للقضاء على المرض العصري المتمثل في حوادث الطرق المأساوية.

ونحن إذ نفخر بخدمة أبناء شعبنا بالحفاظ على سلامتهم وحفظ ممتلكاتهم، ننطلق من عقيدة راسخة مفادها أن السلطة لم تكن يوماً امتيازا لنا، بقدر ما هي خدمة متقدمة في موقع مهم من محطات النضال الفلسطيني وصولاً الى إقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بقيادة الرئيس محمود عباس حفظه االله، ونسأل االله أن يجنب شعبنا كل سوء.

Jordan Insurance Federation (JIF)
الاتحـــاد الأردنـــي لشـــركـــات التـــأمين

رؤيـــتنا

الريادة في تقديم خدمات نوعية لتطوير قطاع التأمين وتعزيز دوره محلياً واقليمياً.

رســالــتنا

الارتقاء بالعمل التأميني والتعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة لتطوير صناعة التأمين محلياً.

أهـداف الإتحـاد

يعتبر الاتحاد ركيزة أساسية لتطوير التأمين في الأردن مستمداً أهميته من الأهداف الرئيسية التي يسعى الى تحقيقها والتي ينص عليها نظامه الأساسي والخدمات التي يقدمها للشركات وللمواطنين مالكي المركبات في مجال التأمين الالزامي للمركبات الأردنية والأجنبية.

أهداف الإتحاد: رعاية مصالح أعضائه وتوثيق التعاون فيما بينهم وتنظيم جهودهم للنهوض بالعمل التأميني والإرتقاء به.

الوسائل:-

- التعاون والتنسيق مع ادارة التأمين والجهات ذات العلاقة بقطاع التأمين محلياً وعربياً ودولياً في الأمور المتعلقة بأهدافه.
- العمل على زيادة الوعي التأميني لدى المواطنين بجميع الوسائل المختلفة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- عقد الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية التي تهدف إلى تنشيط وتطوير أعمال التأمين أو المشاركة في حضور أي منها سواء كانت هذه المشاركة داخل المملكة أو خارجها.
- إجراء البحوث والدراسات وإعداد الإحصائيات المتعلقة بأعمال التأمين التي من شأنها خدمة قطاع التأمين.
- الإشتراك والتعاون مع ادارة التأمين في تأسيس معهد متخصص في التأمين وفقاً لأحكام القانون.
- إصدار النشرات والمطبوعات الدورية التي تتعلق بمختلف الأنشطة المتعلقة بالتأمين.
- العمل على تسوية الذمم المالية بين أعضائه من خلال التقاص، على أن تنظم الاجراءات الخاصة بذلك بموجب قرار يصدر عن الجمعية العمومية.
- دعم التعاون الفني بين الأعضاء من خلال المساهمة في تبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم أو بينهم وبين الإتحاد.
- وضع آلية لتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بأعمال التأمين بين الأعضاء.
- انشاء مجمعات التأمين واعادة التأمين شريطة الحصول على موافقة ادارة التأمين المسبقة.
- توقيع الاتفاقيات مع الجهات الرسمية والجهات ذات العلاقة بقطاع التأمين المتعلقة بأهدافه.

+ 962 6 5689 266
+ 962 6 5689 510
www.jif.jo
info@jif.jo
@JIF_Jordan
/Jordan.Insurance.Federation

فتح خط ساخن لشركات التأمين الأردنية مع وزارة الداخلية وإدارة التأمين

وزير الصناعة والتجارة يبحث الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع التأمين مع مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين والمدراء العامون لشركات التأمين

بحث وزير الصناعة والتجارة معالي الدكتور طارق الحموري المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع التأمين في المملكة من خلال اجتماع مشترك عقد في مقر الوزارة يوم الخميس الموافق 22/8/2019 وبحضور عطوفة السيد يوسف الشمالي أمين عام الوزارة ومدير إدارة التأمين عطوفة السيد وائل محادين وعطوفة محافظ العاصمة الدكتور سعد شهاب وبحضور المهندس ماجد سميرات رئيس مجلس إدارة الاتحاد الاردني لشركات التأمين وعدد من السادة أعضاء المجلس ومدير الاتحاد الأستاذ ماهر الحسين، إضافة إلى عدد كبير من السادة المدراء العامين لشركات التأمين وعدد من رؤساء مجالس الإدارة ونواب المدراء والذين يمثلون (18) شركة تأمين عاملة في المملكة من اصل (24) شركة.

وتناول الإجتماع الذي استغرق أكثر من ساعتين أهم المشاكل والصعوبات التي تعترض عمل شركات التأمين وانخفاض ربحية هذا القطاع والعائد على الاستثمار فيه، والمشاكل والخسائر التي تواجه شركات التأمين في فرع التأمين الإلزامي للمركبات منذ عشرات السنوات المتمثلة بافتعال الحوادث، وانتهاج البلطجة، والابتزاز على شركات التأمين، وشراء الكروكات من عدد من المحامين، ومطالبة الشركات بمبالغ أعلى من الضرر الحقيقي، علاوة على أهمية إعادة النظر في التشريعات التي تنظم آلية العمل بالتأمين الإلزامي للمركبات.

ومن جانبه ثمَّن المهندس ماجد سميرات رئيس مجلس ادارة الاتحاد خطوة الوزارة بالدعوة لهذا الاجتماع من أجل تشخيص المشاكل والعقبات التي تعترض عمل القطاع وتحد من تطوره ومساهمته بشكل فاعل في الاقتصاد الوطني، واعتبره فرصة لتبادل الأفكار والمقترحات والحلول للنهوض بهذا القطاع وايجاد حلول عملية قابلة للتطبيق لحماية قطاع التأمين الذي يوفر الحماية التأمينية والمجتمعية للمواطنين وتسديد التعويضات لمستحقيها في الوقت المناسب.

كما أكد معالي وزير الصناعة والتجارة الدكتور طارق حموري وعطوفة الدكتور سعد شهاب محافظ العاصمة على أهمية قطاع التأمين ودوره في الاقتصاد الوطني والأمن المجتمعي وأكد على وقوف أجهزة الدولة مع تطبيق القانون وتوفير الحماية لهذه المؤسسات التي تشغل آلاف الأردنيين وتقدم التعويضات لمستحقيها، وكذلك التنسيق مع وزارة الداخلية ومديرية الأمن العام على انفاذ القانون واتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحق أي جهة أو أشخاص يهددون أمن البلد بشكل عام أو أمن أي مؤسسة وطنية تعمل على خدمة المواطنين.

وفي نهاية الإجتماع تم الاتفاق على تكليف اللجنة المشتركة المشكلة من وزارة الصناعة والتجارة وقطاع التأمين بتقديم مقترحات للصعوبات والمشاكل والتحديات التي تعترض عمل الشركات لمناقشة الحلول المناسبة لها وفتح خط اتصال ساخن مع الأجهزة الرسمية لردع أي اعتداءات على أي من شركات التأمين أو موظفيها ليتمكنوا من أداء مهامهم وخدمة المواطنين ودفع التعويضات لمستحقيها ليتمكنوا من الاستمرار بحياتهم ومواصلة أعمالهم.

التكافل للتأمين
AL-TAKAFUL INSURANCE

خدمات تأمين إسلامية

أول شركة تأمين إسلامية في فلسطين بخبرة تزيد عن 10 سنوات في تصميم حزم تأمينية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. تتمتع شركة التكافل للتأمين بشبكة من الفروع والمكاتب والوكلاء منها فرع في مدينة القدس، مما يجعلها بالإضافة إلى خبرتها المتقدمة، المرشح الوحيد لتقديم خدمات تأمين إسلامية ذات الجودة الأفضل في جميع أنحاء فلسطين.

1800 220 220
Altakaful.Insurance
www.altakaful-ins.ps

عزام عياش/ مدير دائرة إعادة التأمين/ ترست للتأمين

التأمين ضد العنف السياسي

تعتبر وثيقة التأمين ضد العنف السياسي من الوثائق المستحدثه في سوق التأمين العالمي عامة والسوق العربي خاصه، إذ تغطي هذه الوثيقة الخسارة الناجمة عن الأضرار المباشره للإرهاب والأعمال التخريبية، والشغب، والإضرابات المدنية، والأفعال المتعمدة، والثورات، والإنقلابات السياسية، والعصيان المسلح، والإضرابات العماليه .وبما أن اتفاقيات إعادة التأمين لوثائق تأمين الحريق والممتلكات تستثني تغطية الحرب والإرهاب السياسي، وبعد تنامي الأعمال الإرهابيه في العالم وخاصه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ كان لابد من إستحداث وثيقة تأمين ضد العنف السياسي لحماية الأعمال والممتلكات، وتضم وثيقة التأمين ضد العنف السياسي سبعة من التغطيات: الإرهاب، التخريب، أعمال الشغب و / أو الاضطرابات المدنيه، الأعمال الخبيثه المتعمده، التمرد والثورات، الانقلابات السياسيه والحرب أو الحروب الأهليه، كما انه يمكن ان تمتد الوثيقه لتغطي الخسارة بسبب توقف الأعمال و خسارة الربح الناتج عن العنف السياسي و المسؤوليه تجاه الغير (T3L) .

وقد ازداد الطلب على تغطية وثيقة تأمين الإرهاب السياسي بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر على برجي التجاره العالمي في الولايات المتحده الأمريكيه، ومن ثم توسعت لتصبح أشمل بتغطياتها السبعه أو ما يعرف وثيقة العنف السياسي الكامله .

ويشهد سوق التأمين العالمي قفزه كبيره في حجم الأقساط المكتتبه فاقت 150 مليون دولار مابين عامي2001 و 2002وليستمر هذا النمو من عام لاخر مع انخفاض حجم الاقساط في بعض الأعوام لانسحاب بعض معيدي التأمين بسبب التغيرات الساسيه وتكبدهم لخسائر كبيره.

أما في سوق التأمين العربي لا يزال نمو هذه المحفظه التأمينيه محدوداً لغياب الوعي التأميني لهذا النوع من التأمين وإرتفاع أسعاره مقارنه مع أنواع التأمين الأخرى، إذ يعتبر هذا النوع من التأمين حديثا بدأ بالدخول إلى بعض الاسواق العربيه بعد ما يعرف بالربيع العربي وتعرض كثير من الدول العربيه للهجمات الإرهابيه والحروب الأهليه والانقلابات السياسيه مما أدى الى زيادة الطلب عليها بالرغم من إرتفاع أسعاره، إذ أن زيادة التعرض للخطر يزيد من إرتفاع الأسعار.

اما في سوق التأمين الفلسطيني فما زال الإقبال على هذا النوع من التأمين قليل مقارنة مع أسواق التأمين المجاوره وذلك لقلة الثقافه التأمينيه والوعي بأهمية وثائق العنف السياسي، على الرغم من إرتفاع خطورة تعرض الممتلكات والأعمال للخساره نتيجة العنف السياسي في ظل عدم الإستقرار الأمني والسياسي بسبب الإحتلال الاسرائيلي وخاصة في قطاع غزة. وكذلك تعرض ممتلكات المواطنين وبيوتهم وأعمالهم في الضفة لإعتداءات المستوطنين والمعروفة باسم عصابات «تدفيع الثمن»، مازالت هذه المحفظة تشق طريقها نحو النمو من عام الى اخر في السنوات الاخيرة وذلك بعد أن بدأت شركات الاتصالات والبنوك بطلبها مما أدى الى زيادة الوعي التأميني لهذا النوع من التأمين في فلسطين في منطقه جغرافيه تعتبر الأعلى خطورة في العالم بحسب التصنيف العالمي "IHS POLITICAL VIOLENCE RISK INDEX" نتيجة للصراع المستمر وعدم وجود حل سياسي مع الإحتلال الاسرائيلي وهذا انعكس بشكل ملحوظ على أسعار وثائق التأمين ضد العنف السياسي بالإضافة الى انسحاب عدد كبير من معيدي التأمين الاختياري من المنطقة ورفضهم قبول اسناد الخطر لهم من قبل شركات التأمين الفلسطينية في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي في فلسطين خاصة والمنطقة العربية ومع ذلك لا يزال يسعى سوق التأمين الفلسطيني لزيادة محفظتة من وثائق التأمين ضد العنف السياسي و إستحداث انواع جديدة كالتأمين الإلكتروني CYBER INSURANCE والتأمين الزراعي مما يسهم في تطوير قطاع التأمين وزيادة الحماية للإقتصاد الفلسطيني بالرغم من كل الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع.

ناصر جاغوب/ رئيس صندوق درء المخاطر و التأمينات الزراعية

التأمين الزراعي في فلسطين ما بين التطلعات و المعوقات

مقدمة

يبقى القطاع الزراعي والاستثمار فيه محور الاهتمام الحكومي في كل الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، وذلك يعود إلى قضايا استراتيجية على رأسها مسألة الامن الغذائي المرتبط بالامن القومي، وعلى اعتبار أن القطاع الزراعي اسفنجة الفقر والبطالة لقدرته على استيعاب العديد من اليدي العاملة ولقدرته على توفير مدخلات الانتاج للقطاعات الانتاجية الكبيرة الاخرى.

من هنا فالقطاع الزراعي أحد أهم مكونات الاقتصاد الفلسطيني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل ومساهمته في الصادرات السلعية الوطنية. ليس ذلك فحسب فللقطاع الزراعي أهمية خاصة بالنسبة للفلسطينيين إذ ما يزال عنوان الصمود والتصدي والتشبث بالأرض الفلسطينية المستهدفة بالمصادرة والاستيطان من الاحتلال الإسرائيلي، الذي بممارساته واعتداءاته المتواصلة على الأراضي والمياه الفلسطينية يشكل خطراً سياسياً حقيقياً بالنسبة لبرامج التنمية الزراعية.

علاوةً على المخاطر السياسية، فقد شكلت المخاطر البيئية الطبيعية والمناخية مصدراً دائماً للأضرار والخسائر الزراعية حتى باتت عبئاً حقيقياً يهدد نجاح برامج تنمية وتطوير القطاع الزراعي على مر السنين الماضية. وبرغم محاولات وزارة الزراعة والحكومات الفلسطينية المتعاقبة لحشد الموارد المالية اللازمة للتخفيف من آثار هذه المخاطر، إلا أن غياب مؤسسة وطنية متخصصة تعنى بهذا العبء الوطني باعد ما بين التدخلات الحكومية وقلل من فرص نجاح تلك الجهود نتيجة تراكم الخسائر وتباطؤ عجلة التنمية الزراعية.

الأمر الذي دفع الحكومة إلى إنشاء صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية ليكون مؤسسة رائدة في مجال إدارة المخاطر التي تهدد العمل الزراعي والحد من آثارها من خلال توظيف التدخلات والأدوات والأساليب العلمية المتاحة في هذا المجال، سعياً إلى تحسين البيئة الاستثمارية والتمويلية للقطاع الزراعي وتسريع عجلة التنمية فيه.

المخاطر التي تواجه القطاع الزراعي

قدرت بعض الدراسات أن المخاطر في الزراعة أكثر بعشرين مرة من القطاعات الأخرى كالتأمين الصحي أو تأمين المركبات، وتشمل المخاطر مستويات عدة في سلسلة المنتج ابتداءً من الانتاج مرورا بالتصنيع و التسويق.

يتعرض القطاع الزراعي في فلسطين الى عدة مخاطر، كالمخاطر الطبيعية و المناخية و مخاطر قوى السوق كالعرض و الطلب، و المخاطر السياسية الناجمة عن الاحتلال و عدم السيطرة على الأراضي المصنفة ج.

ونظراً للموقع الجغرافي لفلسطين في حوض البحر المتوسط و تحديدا في الجنوب فهي معرضة أكثر لمخاطر الجفاف و الصقيع.

شكلت هذه المخاطر آثاراً سلبية على القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية أدت إلى:

- تضرر العديد من المزارع و منشآت الأعمال الزراعية و تراكم الخسائر.
- انخفاض مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.
- تشوه في عملية التنمية المستدامة.
- تراجع الاستثمار في القطاع الزراعي وترك العمل فيه لصالح قطاعات أخرى.
- ارتفاع أعباء و تكاليف تعويض المتضررين على الحكومة.
- تذبذب دخل صغار المزارعين وفقدان العديد منهم لفرص عملهم.

يظهر ذلك كله حاجة المزارعين إلى نظام تأمين زراعي يحميهم من مخاطر خسارة الإنتاج و يعيدهم الى حلقة الانتاج الزراعي مرة أخرى، فالتأمين الزراعي يشكل شبكة الأمان للمزارعين، ويعتبر أداة جاذبة للإستثمار في القطاع الزراعي، و عاملاً مشجعاً لمؤسسات التمويل والإقراض كما أنه يعزز الممارسات الزراعية الصحيحة لتقليل المخاطر.

أهمية التأمين الزراعي

- يعطى المزارعين الإحساس بالأمان والثقة.
- يوفر بعض الحماية من مخاطر الإنتاج.
- يشجع المزارعين على زيادة الإستثمار فى التكنولوجيا الجديدة.
- يوفر مناخ مشجع للتمويل المصرفى الريفي.
- دعم الدولة للتأمين يتوافق مع شروط منظمة التجارة الدولية.
- يؤدي إلى تحسين الأداء وتبني شروط الإنتاج الزراعي الصحيحة.
- يعفى الحكومة من التعويضات العشوائية عند وقوع الكوارث الزراعية.

فوائد تطبيق التأمين الزراعي

• الوقاية والمنع والأمان: في الحقيقة إن التأمين يمنع وقوع الخطر ولكنه يسهم في الحد من الخسارة التي يسببها وقوع الخطر.
• التعويض وتوزيع الخسائر: إن الخسارة إذا ما حلت في منتج زراعي قد تؤدي إلى فقدان الدخل الزراعي كاملاً، ولكن هذه الخسارة إذا ما تم توزيعها على مجموعة من الناس تصبح الأعباء التي تصيب كل واحد منهم ضئيلة.
• دعم الاقتصاد الوطني: ينتفع الاقتصاد الوطني انتفاعاً كبيراً بالتأمين، من خلال إعادة استثمار الأموال المتجمعة من أقساط التأمين في المشروعات المثمرة، وتقديم القروض، ومنح التسهيلات الائتمانية لزيادة الإستثمار في هذا القطاع، والتي تسهم عملياً في دعم عملية التنمية الزراعية.
• ضمان الحد الأدنى للإستقرار الإقتصادي: يسهم التأمين إلى خفض مستوى المخاطرة وضمان الحد الأدنى من الإستقرار الإقتصادي للمنتجين، وخاصة في الحالات غير الإعتيادية التي يمر بها الإنتاج الزراعي.

دور صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية في مواجهة المشاكل والمخاطر

بناء على التوجهات الاستراتيجية لصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية للأعوام 2017-2022 اعتمدت ثلاث برامج (برنامج ادارة المخاطر الزراعية، برنامج تطوير بيئة الاعمال الزراعية، البرنامج المالي والاداري) إذ يتركز عمل الادارة العامة للتأمينات الزراعية على برنامج إدارة المخاطر الزراعية والذي ينبثق عنه مجموعة من المخرجات اهمها بناء اطار شامل لإدارة مخاطر الكوارث الزراعية يبلور ويوائم التدخلات ما قبل وأثناء وما بعد وقوع الكوارث الزراعية معايير فنية إلزامية معتمدة من قبل الأعمال والمنشآت الزراعية لرفع مستوى الجاهزية لمواجهة المخاطر الزراعية، قطاع تعويضات زراعية مأسس يساهم في التعافي من آثار الأضرار الزراعية، سوق تأمين زراعي وشراكات متبلورة تخفف المخاطر الزراعية، أنظمة رصد وتحليل المخاطر والإنذار المبكر.

وعليه قامت الادارة العامة للتأمينات الزراعية بتنفيذ العديد من الأنشطة والمشاريع التي تنسجم مع التوجهات الاستراتيجية العامة للمؤسسة وتحقق اهدافها ومن أهم الانجازات التي تم تنفيذها بهدف بلورة نظام تأمين زراعي.

قامت الادارة العامة للتامين بتشكيل اللجنة التوجيهية لتنفيذ خارطة الطريق لتطوير نظام التأمينات الزراعية في فلسطين وكانت الخطوة الأولى التي تبعت نتائج دراسة تطوير نظام التأمين الزراعي في فلسطين (إعداد خارطة طريق لتطوير نظام تأمين زراعي في فلسطين)، حيث تم تشكيل اللجنة بناء على توجيهات معالي وزير الزراعة الدكتور سفيان سلطان و رئيس صندوق درء المخاطر عطوفة الدكتور ناصر الجاغوب، بواقع ممثل واحد عن كل مؤسسة من المؤسسات التالية:

• وزارة الزراعة
• الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين الفلسطينيين
• هيئة رأس سوق المال الفلسطينية
• المؤسسة الفلسطينية للاقراض الزراعي
• الاغاثة الزراعية
• الاتحاد العام لشركات التأمين

رافق ذلك العديد من الأنشطة:

• عقد ورشة عمل للمانحين ضمن مجموعة عمل القطاع الزراعي واطلاق خارطة الطريق لانشاء التأمين الزراعي.
• تم تمويل استقدام خبيرة دولية مستقلة من قبل برنامج تطوير الأسواق الفلسطينية (PMDP) حيث قامت باعداد خارطة طريق عملية ومفصلة لانشاء بوليصة تأمين زراعي خلال عام 2019.
• بناء على تقرير الخبيرة الدولية تم اعداد وثيقة شروط مرجعية لفريق الخبراء المطلوبين لانشاء بوليصة التأمين وتم فتح مباحثات مع مؤسسة اوكسفام والتي بدورها وافقت على تمويل استقدام الخبراء الدوليين.
• تم عقد ورشة عمل تدريبية للمهندسين الزراعيين والكوادر العاملة في الصندوق حول التأمينات الزراعية.
• تم زيارة الولايات المتحدة الامريكية والاطلاع على عمليات التأمين الزراعي والأسس التي تحكمها ومساهمة الدولة فيها ودور القطاع الخاص ودور الحكومة وآليات العمل بحصر الأضرار والبرامج المساعدة لبرامج التأمينات الزراعية وغيرها.
• تم زيارة لشركة ترسيم في تركيا للاطلاع على عمليات التأمين الزراعي والأسس التي تحكمها وآليات العمل بحصر الاضرار والبرامج المساعدة لبرامج التأمينات الزراعية وغيرها.
• توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية كجهة مسؤولة عن تنظيم قطاع التأمين في فلسطين.
• انجاز دراسة للاحتياجات التأمينية والتمويلية للمزارعين بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية للاقراض الزراعي من جانب آخر وبالتوازي مع الجهود أعلاه قامت الادارة العامة للتأمينات الزراعية في الصندوق بإجراء استطلاع للرأي حول رغبة المزارعين في الحصول على خدمات التأمين الزراعي والتمويل في فلسطين، وذلك بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي بهدف معرفة مدى رغبة العاملين في القطاع الزراعي في الحصول على خدمات التأمين والتمويل وتوجهات المزارعين ورغباتهم وغير ذلك من المؤشرات الأولية للمؤسستين.

حيث تم اصدار تقرير استطلاع الرأي حول الخدمات التأمينية والتمويلية المنفذ من الصندوق وبالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، ومن بين أهم النتائج هي رغبة 80% من المبحوثين للانضمام الى برنامج التأمين الزراعي.

السيدة نسرين الحنبلي
الأمين العام للاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين

التأمين وسيلة الأمان التي تتفق مع روح العصر الذي أصبحت مخاطره كثيرة

وعياً من الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين بالدور الهام الذي يقوم به قطاع التأمين في حماية الأفراد والمؤسسات والموارد المالية اللازمة للتنمية الإقتصادية، وانطلاقًا من إدراك الاتحاد لأهمية التعاون مع الجهات الشريكة، يعمل دائماً على التواصل والتشبيك بين القطاعات الفاعلة في تطوير صناعة التأمين.

ونحن في الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين نثمن عالياً الجهود المبذولة من شركات التأمين الفلسطينية، ومن الجهات الشريكة في دعم مسيرة الاتحاد للنهوض في قطاع التأمين في فلسطين، كما نؤكد دائماً على أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص لما لهذه العلاقة التكاملية من أهمية في التنمية المستدامة، وفي النهوض بالاقتصاد الوطني الفلسطيني، لذلك نحتاج دائماً إلى بحث وتطوير متجددين على مستوى السياسات الاقتصادية الملائمة والبنى التحتية من أجل الرقي في صناعة التأمين.

آملين أن نكون قد وُفّقنا بإيصال رسالتنا في مجلة مرآة التأمين.

تحت رعاية معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين

ندوة عربية حول متطلبات معايير المحاسبة الدولية نهاية شهر ايلول

«المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (17) عقد التأمين ورقم (16) إدارة عقود الإيجار»

وحوكمة تكنولوجيا المعلومات والتأمين ضد حوادث الأمن السيبراني

تحت رعاية معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور طارق حموري، يقيم الاتحاد الاردني لشركات التأمين وبالتعاون مع شركة إرنست ويونغ- الأردن ندوة عربية بعنوان «المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (17) عقد التأمين ورقم (16) إدارة عقود الإيجار وحوكمة تكنولوجيا المعلومات والتأمين ضد حوادث الأمن السيبراني» وذلك يومي الأربعاء والخميس 25-26/9/2019 في فندق انتركونتيننتال- عمان- الأردن.

حيث يأتي عقد هذه الندوة الهامة لتناقش محاور غاية في الأهمية لقطاع التأمين والشركات العاملة فيه، إضافة إلى الاهتمام من الجهات الرقابية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على القطاعات المالية بشكل عام وشركات التأمين بشكل خاص من ضمن الاجراءات الرقابية لضمان الملاءة المالية لشركات التأمين وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية وانسجاماً مع توجهات مجلس ادارة الاتحاد بصفته ممثلاً لقطاع التأمين للتحضير للمرحلة القادمة التي تلزم شركات التأمين بتطبيق هذه المعايير ومساعدتها في الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية بهذا الخصوص لضمان التطبيق الصحيح لهذه المعايير.

وستتناول مواضيع الندوة كافة جوانب المعيار المحاسبي رقم (17) المتعلق بعقود التأمين والمعيار المحاسبي رقم (16) إدارة عقود الايجار وكذلك موضوع حوكمة تكنولوجيا المعلومات والتأمين ضد حوادث الأمن السيبراني وارتباطها بعمل شركات التأمين.

ويشارك في الندوة أكثر من 130 مشارك من العاملين في شركات التأمين من المدراء الماليين ومدراء التدقيق الداخلي ومدققي الحسابات والعاملين في دوائر تكنولوجيا ونظم المعلومات أيضا من الجهات المحلية من البنوك الأردنية وشركات الإستشارات الإكتوارية وادارة المخاطر التأمينية، أيضا مشاركة واسعه من البنك المركزي الاردني وادارة التأمين في وزارة الصناعة والتجارة والتموين والعديد من المشاركين من المؤسسات المحلية ذات العلاقة.

وسيغطي مواضيع الندوة المتعلقة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 16 نخبة من المحاضرين من كوادر وخبراء شركة إرنست ويونغ- الأردن من العاملين في السوق الأردني والأسواق العربية وهم كل من السيد بلال قمر – مدير رئيسي – خدمات الاستشارات المحاسبية والمالية والسيد كافي باثر – اكتواري والسيد مايكل ميركوتر – مدير رئيسي اكتواري والسيد وائل علي – مدير- خدمات الاستشارات المحاسبية والمالية إضافة الى محاضر من البنك المركزي الأردني وهو السيد نادر قاحوش، رئيس مفتشين/ إدارة الرقابة على المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها في دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني، والذي سيغطي موضوع الحاكمية والأمن السيبراني.

ويذكر أن المعيار المحاسبي رقم (17) من المعايير المحاسبية الجديدة التي ستفرض مستقبلاً على شركات التأمين العالمية والعربية والمحلية والتي سيكون لها أثر واضح على البيانات المالية لشركات التأمين لتعكس الموقف المالي لهذه الشركات بشكل أكثر دقة.

شركة التأمين الوطنية
NATIONAL INSURANCE COMPANY

معاً... لأبعد حُدود

1700252525
www.nic-pal.com

Palestine

إصابات العمل في قانون العمل الفلسطيني

في المادة (116) من قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000م: "يجب على صاحب العمل أن يؤمّن جميع عماله عن إصابات العمل لدى الجهات المرخصة في فلسطين".

عند الحديث حول إصابة العمل لا بدّ من معرفة ماهيّتها، وماهية الإصابات والأمراض التي تصنّف على أنها إصابة عمل بحسب القانون الفلسطيني؛ عرف قانون العمل الفلسطيني إصابة العمل بأنها: "الحادث الذي يقع للعامل أثناء العمل أو بسببه أو أثناء ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه، ويعتبر في حكم ذلك الإصابة بأحد أمراض المهنة التي يحددها النظام", وعليه فإن مفهوم إصابة العمل لا يقتصر فقط على النتيجة المباشرة لحادث أثناء أداء المهنة، وإنما يتعدى ذلك ليشمل الأمراض التي تسببها المهنة، كما أن النطاق الزمني يسري من اللحظة التي يقرر فيها العامل الذهاب لعمله إلى حين عودته منه.

عند وقوع إصابة عمل على صاحب العمل تقديم الإسعافات الأولية اللازمة للمصاب ونقله إلى أقرب مركز للعلاج، وتبليغ الشرطة فور وقوع أية إصابة أدّت إلى وفاة العامل، أو ألحقت به ضرراً جسمانياً حال دون استمراره في العمل، وإخطار وزارة العمل والجهة المؤمّن لديها خطياً عن كل إصابة عمل خلال 48 ساعة من وقوعها ويسلم المصاب صورة عن الإخطار.

فإذا تسببت إصابة العامل بعجز مؤقت، أفقدته القدرة على أداء عمله بشكل مؤقت، فإنه يستحق أن يتقاضى 75% من الأجرة اليومية التي كان يتقاضاها بحد أقصى 180 يوماً أي حوالي ستة أشهر، ولم يعالج المشرع الفلسطيني المدّة التي تزيد عن ذلك، لكن قانون العمل ذكر في موضع آخر أنّ عقد العمل الفردي ينتهي حال أصيب العامل بعجز أقعده عن العمل لمدة تزيد عن ستة أشهر، بناءً على تقرير طبي صادر عن اللجنة الطبية، مع عدم وجود مركز شاغر يلائم قدراته المهنية ووضعه الصحي الجديد، وعليه فإن صاحب العمل أمام عدة خيارات، فإمّا أن يستمر بدفع الأجرة، وإما أن يمتنع عن دفعها بعد انقضاء ستّة شهور، إلى حين عودة العامل لعمله أو أن ينهي عقد العمل، وفي جميع الحالات لا يجوز الإخلال بالحقوق العمالية الأخرى، أو ما يستحقه بدل ما أنفقه من مصاريف علاجية، ومصاريف مكوثه في المستشفى والانتقال إليه.

وقد فرّق قانون العمل بين العجز الدائم الجزئي والعجز الدائم الكلي، ففي الحالة الأولى، ورغم عدم تطرق المشرّع الفلسطيني لتعريف واضح لكل منهما، إلا أن الفقه قد استنتج الفارق بينهما، ويتمثل في أن العامل في حالة العجز الدائم الجزئي، يحتفظ ببعض قواه الجسدية التي تتيح له ممارسة عمله المعتاد لكن بشكل محدود، أما العجز الدائم الكلي فإنه يقطع قدرة العامل على العمل والكسب.

يستحق العامل تعويضاً نقدياً لمرة عن العجز الجزئي الدائم بمجموع نسب العجز التي أصيب بها، بما لا يتجاوز التعويض المقرر للعجز الكلي الدائم، وقد حدد القانون مقدار التعويض النقدي في حالة العجز الكلي الدائم أو الوفاة بأجرة 3500 يوم عمل، أو 80% من أجره الأساسي حتى بلوغه سن الستين أيهما أكثر، كما أنه يحسب التعويض المستحق وفقاً لأحكام هذا القانون على أساس متوسط الأجر لآخر ثلاثة أشهر.

ويسقط الحق في المطالبة بالتعويض بالتقادم مع مرور سنتين على الإصابة دون عذر مشروع، كما لا يستحق العامل أي تعويض إذا ثبت أن الإصابة ناتجة عن فعل متعمد أو أنه كان تحت تأثير الخمر أو المخدرات أثناء الإصابة ما لم تؤدي إلى الوفاة أو عجز تزيد نسبته عن 35%.

سامي فقهاء

عضو لجنة أمانة سر فرع رام الله
"الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين"

هل التأمين الصحي يستنزف أرباح شركات التأمين؟

التأمين الصحّي في فلسطين والعالم لا يزال وسيبقى عبئاً على شركات التأمين العاملة في الأسواق والحكومات، بسبب الثقافة التأمينية للمستفيدين ومزودي الخدمات الطبية الضعيفة، وهذا الضّعف بمثابة حجر عثرة أمام محاولات شركات التأمين تقديم هذه الخدمة الإنسانية.

إنّ سلوك المستفيدين من التأمين الصحي من أهم الجوانب التي ينبغي وضعها تحت المجهر، بهدف استنتاج الحلول خدمةً لكل الأطراف، فبعض المستفيدين يظنون أنّه بمجرد حصولهم على بطاقة التأمين الصحي، سيحصلون على الخدمات الطبية كافّة، سواء كانت ضرورية أم غير ضرورية، دون مراعاة عقود التأمين من حيث التغطيات والأسقف والاستثناءات، ولا يقبلون أي رفض لأي مستفيد من المستفيدين، وهنا يؤيّد صاحب العمل هذا الاعتقاد، إذ لم يوضّح التغطيات التي وافق عليها، وطلبها نيابةً عن المستفيدين، ثم يضع اللوم على شركات التأمين لتجنب الاحتكاك مع مسؤولهم.

ومن السلوكيات التي تؤثر سلباً على عقود التأمين الصّحي الاختيار السلبي للمستفيدين، بسبب السلوكيات المضادة للاختيار من المستفيدين الذين لديهم مخاطر صحية أعلى من المستفيدين الأصحّاء، فالمرضى يميلون أكثر إلى الالتحاق بالتأمين، وهنا يجب على شركات التأمين مكافحة الاختيار السلبي بالتأمين الصحي من جذوره، وإيجاد حلول للحد من سوء الاستخدام من بعض المستفيدين، وبعض مزودي الخدمات الطبية.

و الجزء الآخر من المشكلة، قيام بعض مزودي الخدمات الطبية بإجراءات مبالغ فيها لمرضى التأمين، معتقدين أنّ لديهم من يتكفل بالتكاليف نيابة عنهم، بالتالي يقومون بإسهاب الطلب على الأدوية والفحوصات التي ليس لها ضرورة، وتغيير بعض أطباء التشخيص الطبي لصالح المريض، من أجل وصف ما هو غير مشمول في عقد المستفيد خدمةً له على حساب شركات التأمين.

وتكون النتيجة انزعاج المستفيد بسبب اعتقاده أن شركة التأمين قصّرت بتقديم الخدمة كاملة، وانزعاج بعض الأطباء من شركات التأمين بسبب التدخل في القرارات التي يتّخذها الأطباء، وحصول خسائر أكبر لدى شركات التأمين.

يكمن الحل في أطراف التأمين الصّحي الثلاثة: مزوّد الخدمات الطبية، والمؤمن عليه أي المستفيد، وشركة التأمين. ولكل طرف دور كبير في إنجاح التأمين الصّحي، فعلى كلّ منهم العمل بروح الفريق من أجل المصلحة المشتركة، وضمان تقديم خدمة التأمين الصّحي واستمراريته من شركات التأمين بكل نزاهة ودون تقصير.

كل ذلك، لحماية حقوق المستفيدين والنهوض بالتأمين الصحي، وإزالة كل ما يؤثر سلباً عليه من خلال التزام مزودي الخدمات الطبية بمسؤولياتهم، فأخلاقيات المهنة الطبيّة وتطبيقها يعدُّ أحد مفاتيح النجاح في الحدّ من الإفراط والإسراف والهدر غير المبرر، ورفع التوعية التأمينية لدى المستفيدين من التأمين الصحي، للحد من سوء الاستخدام المباشر أو غير المباشر، إذ إن بعض المستفيدين من التأمين الصحي تكون معالجاتهم لأهداف غير سليمة، أو فيها هدر ومُبالغ فيها، بحجة أنّ أقساط التأمين مستقطعة من رواتبهم، وهذا يخالف مفاهيم التأمين ويعود عليهم سلباً في المستقبل من خلال ارتفاع أقساط التأمين أو انخفاض التغطيات التأمينية.

سيمون شحادة

مدير دائرة التأمين الصحي والعائلي
"تمكين للتأمين"

إدارة المخاطر في شركات التأمين الفلسطينية

يعتبر قطاع التأمين الفلسطيني من المكوّنات الرئيسية في القطاع المالي والاقتصادي الفلسطيني، خاصة بعد التوسع في شركات التأمين وأعمالها. كما أنّ لشركات التأمين دور أساسي في حماية الممتلكات، إذ تضمن الوفاء بالتعويضات والالتزامات للمؤمّنين لديها.
اكتتاب التأمين يحتوي على كثير من المخاطر التي تحول دون أن يكون له الدور الفعّال في تطوير الاقتصاد الوطني وحمايته مهما كان نوع التأمين. لذلك تقوم شركات التأمين بتوزيع الأخطار من خلال إعادة التأمين في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى حماية الاقتصاد الوطني من الأخطار الكبيرة التي من الممكن أن يتعرض لها.
ومن هنا يبرز الدور الأساسي لدائرة إدارة المخاطر في شركة التأمين، إذ أن استحداث هذه الدوائر يعدّ جديداً في قطاع التأمين الفلسطيني لأهميته بشكل رئيسي، وكونه متطلب أساسيّ من الهيئات التنظيمية لقطاع التأمين والقطاع المصرفي.
وتهدف دائرة المخاطر في شركات التأمين إلى العمل على مواجهة أخطار التأمين والحد منها، ورفع مستوى الخدمة والجودة من خلال الوسائل التي تدار بها عمليات تقييم الخطر لدى الشركة. وتجري عملية دراسة الخطر من خلال الحد من الآثار السلبية عبر مجموعة من المهام التي تُطبّق، وتبيان أنها ضمن الحدود المقبولة لشراء خطرها والاكتتاب بها.

وتقسم المخاطر في شركات التأمين إلى مجموعات عدّة من ضمنها:
• المخاطر الفنية: تتمثل المشاكل الفنية في توقف أو بطء سير أعمال الشركة نتيجة خلل في الأنظمة التي تستخدمها الشركة لعمليات الاكتتاب أو في خطوط الاتصال بين فروع الشركة .
• مخاطر الاكتتاب: تتمثل في اختيار سياسة اكتتاب للخطر التي تقرها الشركة حسب أهدافها وقدرتها المالية والادارية والفنية في نشوء هذه المخاطر، مثل عدم مصداقية البيانات وعدم الالتزام بسياسة الاكتتاب والضعف في تقييم الخطر .
• مخاطر السيولة: تتمثل في عدم القدرة على دفع التزاماتها تجاه المؤمّنين بشكل فوري أو في الوقت المحدد فيما يسمى بخطر انخفاض الملاءة المالية للشركة، وتفرض له هيئة سوق رأس المال نسب محددة، ويجب على شركات التأمين عدم الانخفاض عنه لاستكمال سير أعمالها بالاكتتاب.
• مخاطر الاحتيال: تتمثل في عدم التزام المؤمّنين بتسديد الأقساط التأمينية وتزايد نسبة الشيكات البنكية الراجعة، مما يؤدي إلى أخطار نقص السيولة وتكبد الخسائر لدى شركات التأمين.
• مخاطر إقليمية: تتمثل بالعقوبات التي يفرضها الاحتلال على الشعب الفلسطيني مما يؤثر سلباً في الاقتصاد الفلسطيني والذي ينعكس على القطاع التأميني من حيث المحافظ التأمينية والاستثمارية.

ولكل نوع من هذه المخاطر إجراءات وسياسات واضحة ومحدّدة، من أجل تجنب الحد الأكبر من الخطر. أحياناً تُجرى بعض الخطط المتعلقة بالخطر في حال كانت هناك احتمالية كبيرة في وقوع الخطر.

وبالرغم من الدور الكبير الذي تقوم به دائرة المخاطر في شركات التأمين، إلا أن هناك بعض المعيقات التي تواجهها وتحد من إجراءاتها مثل:
• التنافس الكبير في قطاع التأمين الفلسطيني رغم محدودية أنواع التأمينات المطبقة فيه، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى التوجه نحو بعض التأمينات الخطرة، من أجل حفظ مكانة الشركة ومحفظتها في السوق الفلسطيني.
• عدم توفر السيولة الكافية لتطبيق خطط المخاطر، خاصة في الجوانب الفنية التي بحاجة إلى تكلفة باهظة للعمل على تطبيقها.

ومن هنا فإن تطوير دوائر المخاطر في شركات التأمين الفلسطينية يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة من شركات التأمين، والحد من الخسائر التي يتعرض لها هذا القطاع.

خير أبو زعرور
مدير المخاطر والامتثال
شركة فلسطين للتأمين

احصائيات

عدد الموظفين

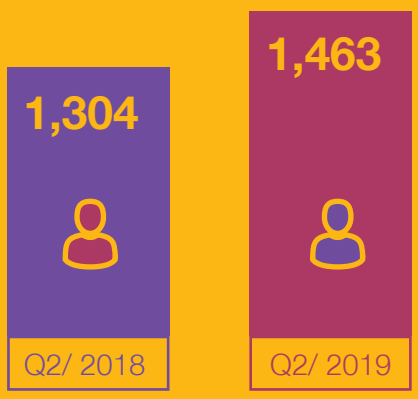

عدد الوكلاء والمنتجين

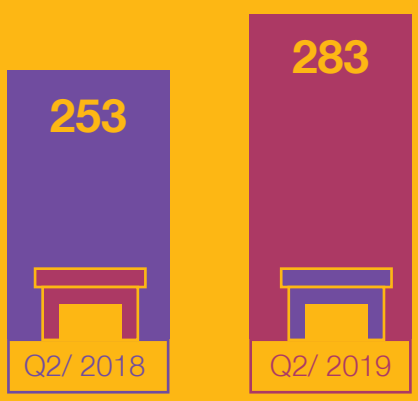

عدد الفروع والمكاتب

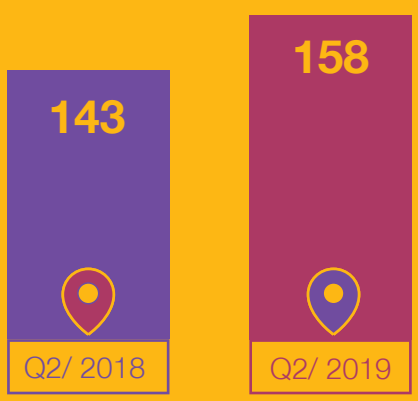

اجمالي التعويضات المدفوعة 2019

81,490,883

85,709,109

صافي التعويضات المتكبدة 2019

79,581,398

84,403,753

رأس المال المدفوع

90,000,000

90,950,000

اجمالي الأقساط المكتتبة

151,409,279

155,999,650

EY
Building a better working world

الاتحاد الأردني لشركات التأمين
Jordan Insurance Federation

BASIC
STANDARD
PREMIUM
STANDARD
BASIC PREMIUM
STANDARD
PREMIUM
BASIC

الندوة العربية

المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٧) عقد التأمين
ورقم (١٦) إدارة عقود الإيجار
وحوكمة تكنولوجيا المعلومات
والتأمين ضد حوادث الأمن السيبراني

Arab Seminar

IFRS 17 Insurance Contracts
and IFRS 16 Management of Leases
IT Governance & Cyber Security Insuarance

٢٥-٢٦ أيلول ٢٠١٩

فندق الانتركونتيننتال - عمان/ الأردن

شركة
أنور عقل
كن على ثقة

ANWAR

شركة أنور عقل للتأمين
Anwar Insurance Ag. Co
whatsapp : 0597 355 518 Tel : 295 5075 Fax : 296 5425
Email : anwarinco@hotmail.com

العالمية
المتحدة للتأمين
GLOBAL UNITED INSURANCE

الرقم المجاني: 1800 200 200
www.gui.ps

شركة التأمين الوطنية
NATIONAL INSURANCE COMPANY

بارتفاع بلغت نسبته113% عن العام الماضي

التأمين الوطنية NIC تفصح عن بياناتها المالية

في النصف الأول لعام2019

أفصحت شركة التأمين الوطنية عن بياناتها المالية المرحلية المراجعة والموحدة للنصف الاول من عام 2019 عملاً بأحكام نظام الإفصاح الساري عن بورصة فلسطين.

ولقد أشار مدير عام شركة التأمين الوطنية NIC أحمد مشعشع إلى أن البيانات المالية للتأمين الوطنية في 30/06/2019 تشير إلى أن صافي الأرباح بعد الضريبة قد بلغت 3,955,669 دولار أمريكي، مقارنة مع صافي أرباح بعد الضريبة بمقدار1,855,509 دولار أمريكي للفترة نفسها من العام 2018 بارتفاع بلغت نسبته 113.19%

وأضاف مشعشع أن مجموع الموجودات بلغ 113,017,064دولار أمريكي بعد أن وصل 105,235,355 دولار أمريكي في نهاية العام 2018 بارتفاع بلغت نسبته 7.39% وبلغ مجموع المطلوبات 71,951,157 دولار أمريكي بعد أن وصل 65,182,184 دولار أمريكي نهاية العام 2018 بارتفاع بلغت نسبته 10.38%

وتابع «مجموع حقوق الملكية فقد بلغ 41,065,907 دولار أمريكي (منها حقوق جهات غير مسيطرة بمقدار 1,566,634 دولار أمريكي) بعد أن وصل 40,053,171 دولار أمريكي (منها حقوق جهات غير مسيطرة بمقدار 1,550,454 دولار أمريكي) في نهاية العام 2018 بارتفاع بلغت نسبته 2.53%»

وعبر مشعشع «إن هذه النتائج تشير إلى العمل الدؤوب للشركة بطاقم عملها بحسب الخطة السنوية الممنهجة التي وضعتها إدارة الشركة بداية العام، ونحن نحصد نتائج هذه الخطة التي تثبت القيادة لشركة التأمين الوطنية في صناعة التأمين داخل السوق الفلسطيني ولا يزال هناك فرصة نجاح أخرى في النصف الأخير للجد والاجتهاد والاستمرار بالعمل من أجل المحافظة على نتائجنا، بل زيادتها في العام القادم للمحافظة على قوة شركة التأمين الوطنية وزيادة قدرتها على تعويض عملائها في حال تعرضهم لحوادث بأنواع التأمين كافة».

يذكر أن شركة التأمين الوطنية المساهمة العامة NIC من أولى شركات التأمين الفلسطينية التي تأسست عام 1992 وحافظت على مركز الصدارة في قطاع التأمين في فلسطين على مدار أكثر من 26 عاماً، وتعمل الشركة وفق محركات إستراتيجية للنمو المستمر من خلال شبكة فروعها ومكاتبها ووكلائها المنتشرة في جميع أنحاء فلسطين، بالإضافة الى تعزيز دورها الريادي في التنمية المجتمعية عبر استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركة.

تقرير حول مراجعة البيانات المالية المرحلية الموحدة المختصرة

إلى رئيس وأعضاء مجلس إدارة مجموعة التأمين الوطنية المساهمة العامة المحدودة

مقدمة

لقد قمنا بمراجعة بيان المركز المالي المرحلي الموحد المختصر المرفق لشركة التأمين الوطنية المساهمة العامة المحدودة (فيما يلي "الشركة") وشركتها التابعة (فيما يلي "المجموعة") (كما في 30 حزيران 2019، وكلاً من بيان الدخل المرحلي الموحد المختصر وبيان الدخل الشامل المرحلي الموحد المختصر وبيان التغيرات في حقوق الملكية المرحلي الموحد المختصر وبيان التدفقات النقدية المرحلي الموحد المختصر لفترة الستة أشهر المُنتهيه بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى. إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المرحلية الموحدة المختصرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (34) "التقارير المالية المرحلية". إن مسؤوليتنا هي التوصل إلى نتيجة حول هذه البيانات المالية المرحلية الموحدة المختصرة إستناداً إلى مراجعتنا.

نطاق المراجعة

لقد جرت مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي المتعلق بعمليات المراجعة (2410) "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدقق الحسابات المستقل للمنشأة". إن عملية مراجعة المعلومات المالية المرحلية تتمثل بشكل أساسي في القيام باستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى. إن نطاق أعمال المراجعة أقل بكثير من نطاق أعمال التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق وبالتالي لا تمكننا أعمال المراجعة من الحصول على تأكيدات حول كافة الأمور الهامة التي من الممكن تحديدها من خلال أعمال التدقيق، وعليه فإننا لا نبدي رأي تدقيق حولها.

النتيجة

بناءً على مراجعتنا، لم يسترع انتباهنا أية أمور تجعلنا نعتقد بأن البيانات المالية المرحلية الموحدة المختصرة المرفقة لم يتم إعدادها من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (34).

هيراش شهركيان
رخصة رقم 2012/111

برايس ووتر هاوس كوبرز فلسطين
19 آب 2019
رام الله، فلسطين

بيان المركز المالي المرحلي الموحد المختصر

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي)

	30 حزيران 2019	31 كانون الأول 2018
	غير مدققة	مدققة
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
ممتلكات وآلات ومعدات	3,516,202	3,468,894
إستثمارات عقارية	21,591,386	19,817,190
موجودات حق الإستخدام	1,275,089	-
موجودات ضريبة مؤجلة	1,721,385	1,670,312
إستثمار في شركات حليفة	608,334	550,234
موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق	17,278,687	16,267,922
موجودات مالية متوفرة للبيع	2,514,674	2,438,013
شيكات برسم التحصيل طويلة الأجل	521,211	364,536
نقد مقيد السحب	555,087	502,853
	49,582,055	**45,079,954**
الموجودات المتداولة		
موجودات مالية للمتاجرة	5,206,806	7,939,950
ذمم مدينة	12,666,607	8,087,616
موجودات عقود إعادة التأمين	5,979,293	5,339,095
ذمم شركات التأمين وإعادة التأمين المدينة	2,176,754	1,506,736
سلفيات الضرائب	-	35,603
أرصدة مدينة أخرى	1,481,149	1,454,773
شيكات برسم التحصيل قصيرة الأجل	14,636,380	12,956,731
النقد والنقد المعادل	21,288,020	22,834,897
	63,435,009	**60,155,401**
مجموع الموجودات	**113,017,064**	**105,235,355**
حقوق الملكية والمطلوبات		
حقوق الملكية		
رأس المال المدفوع	15,000,000	15,000,000
أسهم خزينة	-	-
إحتياطي إجباري	6,684,796	6,684,796
إحتياطي إختياري	3,000,000	3,000,000
إحتياطي التغير في القيمة العادلة	383,693	325,343
الأرباح المدورة	14,430,784	13,492,578
حق ملكية حملة الأسهم العائد لمساهمي الشركة الأم	**39,499,273**	**38,502,717**
حقوق غير مسيطرة	1,566,634	1,550,454
مجموع حقوق الملكية	**41,065,907**	**40,053,171**
المطلوبات		
المطلوبات غير المتداولة		
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,123,242	4,025,551
مطلوبات ضريبية مؤجلة	1,153,358	1,153,358
مطلوبات إيجار	1,094,506	-
قروض طويلة الأجل	15,873	64,674
	6,386,979	**5,243,583**
المطلوبات المتداولة		
مطلوبات عقود التأمين	54,331,950	48,896,714
ذمم شركات التأمين وإعادة التأمين الدائنة	3,044,758	3,214,482
الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل	115,358	113,013
مطلوبات إيجار	98,570	-
ذمم دائنة	5,380,386	4,975,937
مخصص الضرائب	83,317	-
مستحقات الصندوق الفلسطيني	147,416	145,747
تعويض مصابي حوادث الطرق	2,362,423	2,592,708
أرصدة دائنة اخرى		
	65,564,178	**59,938,601**
مجموع المطلوبات	**71,951,157**	**65,182,184**
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	**113,017,064**	**105,235,355**

بيان الدخل المرحلي الموحد المختصر

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي)

لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران

	2019	2018
	غير مدققة	غير مدققة
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	27,486,375	29,224,635
التغير في أقساط غير مكتسبة	(2,162,637)	(2,340,159)
	25,323,738	**26,884,476**
إجمالي أقساط معيدي التأمين	(3,948,569)	(3,752,936)
حصة معيدي التأمين من التغير في أقساط غير مكتسبة	152,495	48,094
	(3,796,074)	(3,704,842)
صافي أقساط التأمين المكتسبة قبل العمولات	**21,527,664**	**23,179,634**
عمولات إعادة تأمين مكتسبة	690,291	632,308
العمولات المدفوعة	(913,103)	(948,474)
صافي أقساط التأمين المكتسبة بعد العمولات	**21,304,852**	**22,863,468**
الادعاءات المسددة	13,093,605	16,185,390
حصة معيدي التأمين من الادعاءات المسددة	(1,248,213)	(569,898)
صافي الادعاءات المسددة	**11,845,392**	**15,615,492**
التغير في احتياطي الادعاءات تحت التسوية	3,272,599	184,195
التغير في حصة معيدي التأمين من احتياطي الادعاءات تحت التسوية	(487,703)	(565,844)
صافي الادعاءات المتكبدة	**14,630,288**	**15,233,843**
صافي أرباح أعمال التأمين قبل المصاريف الإدارية الموزعة	**6,674,564**	**7,629,625**
المصاريف الموزعة على فروع التأمين:		
حصة فروع التأمين من المصاريف الإدارية والعامة	(4,193,150)	(4,086,541)
صافي أرباح أعمال التأمين بعد المصاريف الإدارية الموزعة	**2,481,414**	**3,543,084**
المصاريف والإيرادات غير الموزعة على فروع التأمين:		
عوائد الاستثمارات	1,231,016	1,090,651
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات حليفة	58,100	58,681
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	-	107,927
أرباح (خسائر) فروقات عملة	1,454,706	(1,728,554)
مصاريف إدارية وعامة غير موزعة على فروع التأمين	(335,287)	(361,785)
إيرادات القطاعات أخرى	210,209	309,723
مخصص تدني ذمم	(157,219)	(120,000)
صافي الدخل قبل الضرائب	**4,942,939**	**2,899,727**
مصروف الضرائب	(987,270)	(1,044,218)
صافي الدخل	**3,955,669**	**1,855,509**
ويعود إلى:		
مساهمي الشركة الأم	3,938,206	1,817,527
حقوق غير مسيطرة	17,463	37,982
	3,955,669	**1,855,509**
العائد لمساهمي الشركة	**0.263**	**0.122**

بيان الدخل الشامل المرحلي الموحد المختصر

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي)

لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران

	2019	2018
	غير مدققة	غير مدققة
صافي الدخل	**3,955,669**	**1,855,509**
بنود الدخل الشامل:		
بنود يمكن أن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد في فترات لاحقة:		
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع	58,350	113,613
بنود الدخل الشامل للفترة	**58,350**	**113,613**
إجمالي الدخل الشامل للفترة	**4,014,019**	**1,969,122**
ويعود إلى:		
مساهمي الشركة الأم	3,996,556	1,931,140
حقوق غير مسيطرة	17,463	37,982
	4,014,019	**1,969,122**

معاً لأبعد حدود

المشرق للتأمين تحتفل بيوبيلها الفضي بطريقة فريدة

تعمل شركة المشرق للتأمين جاهدة على تجسيد التميّز في توطيد علاقاتها، وتطوير عملياتها وإجراءاتها الداخلية، وبناء ثقافة الريادة، والثقة والشفافية والابتكار والمحافظة عليها والتحلي بأخلاقيات العمل، والمسؤولية المجتمعية. لذا وبمناسبة مرور خمس وعشرون عاماً على تأسيسها رفعت الشركة مشاركتها المجتمعية عبر برنامج خاص ركزت فيه على القطاعات المهمشة والأقل حظاً كالمسنين والمرأة والشباب والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها. ودعمت المشرق للتأمين حملة " الأمل" بتوفير ماكينات خياطة لسيدات مكافحات من عدة محافظات وذلك ضمن برنامج المسؤولية المجتمعية لديها. سُلّمت الماكينات للسيدات المستفيدات من الحملة في مقر الشركة. وأوضح المدير العام – نهاد أسعد أن هذه المبادرة تأتي تطبيقاً لرؤية الشركة واستمراراً لعطائها والتزامها للمجتمع المحلي باستكمال تنفيذ برنامج مبادراتها الذي جاء احتفالاً بيوبيلها الفضي وانطلاقاً من مسؤوليتها المجتمعية والدور المناط بها كشركة وطنية تعمل برؤية تنموية اجتماعية وانسانية واضحة.

شركة المشرق للتأمين
AL-MASHREQ INSURANCE CO.

المشرق للتأمين تساهم في تطوير قطاع التعليم والريادة والابداع

في الوقت الذي يعتبر فيه التركيز على العملية التعليمية خارطة الطريق التي من شأنها وضع الاستراتيجيات والبرامج التعليمية، وذلك عن طريق إيجاد منظومة تعليمية متميزة قادرة على بناء قدرات من شأنها تحقيق التنمية المستدامة، تقدم المشرق للتأمين منحاً دراسية لعدد من الطلبة في الجامعات الفلسطينية لمساعدتهم على استكمال دراستهم الجامعية، كما تدعم أنشطة عدة من جامعات ومؤسسات تعليميه.

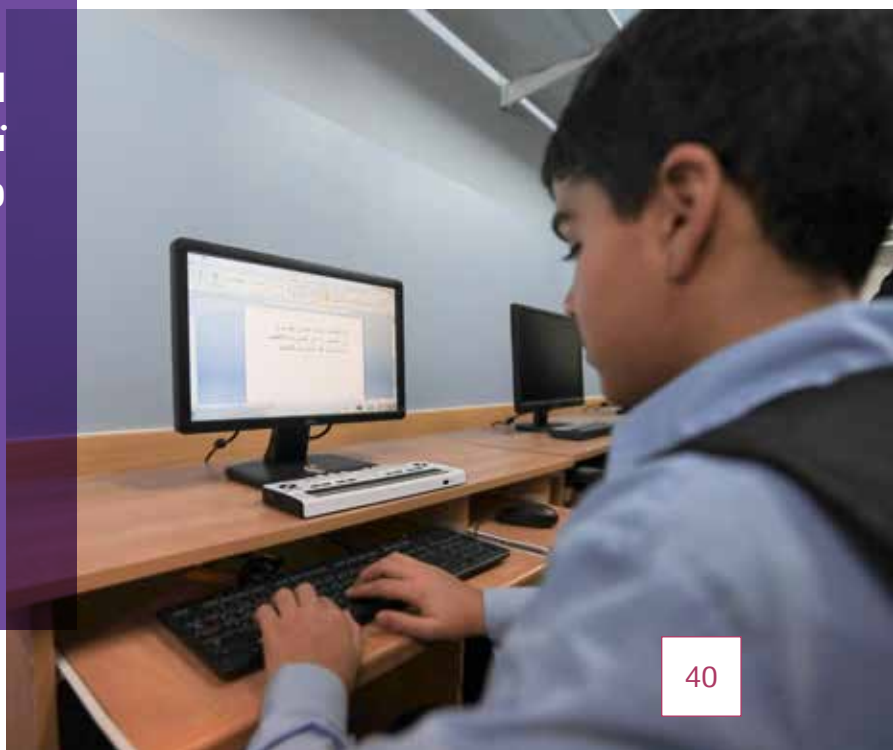

المشرق للتأمين تجهز دوريات السلامة المرورية على الطرق بكاميرات ذكية بالتعاون مع وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية

وايمانا منها بأهمية الالتزام بتطبيق قواعد السلامة المرورية، رعت شركة المشرق للتأمين أسبوع المرور العربي ويوم المرور العالمي بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرور، وذلك لرفع مستوى الوعي لدى المواطنين وتعزيز السلامة المرورية. كما قامت شركة المشرق للتأمين بتجهيز دوريات السلامة المرورية على الطرق بكاميرات ذكية في اطار شراكتها وتعاونها مع وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية بهدف رفع مستوى السلامة المرورية وزيادة نسبة الوعي والتقليل من حوادث السير.

ويأتي ذلك تأكيداً على الشراكة المميزة والتعاون الدائم بين المشرق للتأمين ووزارة النقل المواصلات في تنفيذ مبادرات فاعلة للوصول الى تنمية حقيقية وشاملة.

شركة ترست العالمية للتأمين
في فلسطين ترعى مهرجان ليالي بيرزيت

قدمت شركة ترست العالمية للتأمين رعايتها لمهرجان ليالي بيرزيت السنوي للعام الثاني على التوالي والذي انطلق يوم الثلاثاء 2019/8/7 داخل حرم جامعة بيرزيت

قامت شركة ترست العالمية للتأمين برعاية فعاليات مؤتمر Tedx An-Najah في جامعة النجاح الوطنية بمدينة نابلس. ويعتبر المؤتمر جزءاً من سلسلة المؤتمرات العالمية التي تهدف إلى تعريف ونشر الأفكار الجديدة والمتميزة للعالم والتي تنظمها "مؤسسة سابلنج الأمريكية" وهي مؤسسة غير ربحية خاصة شعارها "أفكار تستحق الانتشار" تقوم باستضافة متحدثين يمثلون قصص نجاح من مختلف المجالات والقطاعات للحديث عن تجاربهم أمام الجمهور.

وتجدر الاشارة بأن « ترست» للتأمين قد تصدرت المركز الأول في سوق التأمين الفلسطيني خلال العشر سنوات السابقة؛ بناء على بيانات هيئة سوق رأس المال وبورصة فلسطين. فقد تصدرت السوق الفلسطيني من حيث حجم التعويضات وعدد الزبائن وحجم انتشارها في فلسطين. وتعد ترست للتأمين امتداداً لمجموعة شركات ترست العالمية للتأمين وإعادة التأمين المنتشرة في 17دولة عالميا وإقليميا التابعة لمجموعة نست القابضة «للإستثمارات» التي بدأت اعمالها عام 1989.

كرمت الجامعة العربية المفتوحة رئيس الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين السيد أنور الشنطي، لدوره الفعال والمتميز في دعم الجامعة بافتتاح برنامج التأمين وإدارة المخاطر.

"فلسطين للتأمين" تستعد لاطلاق علامتها التجارية الجديدة

فلسطين للتأمين
Palestine Insurance

أعلنت شركة "فلسطين للتأمين" عن استعداداتها لاطلاق علامتها التجارية الجديدة تحت شعار "أنتم معنا بأمان"، بمناسبة مرور 25 عام على تأسيس الشركة وتقديم خدماتها للأفراد والشركات في السوق الفلسطينية واحتفالها باليوبيل الفضي.

وأعلن السيد يحيى أبو عيدة عضو مجلس الادارة والمدير العام لشركة فلسطين للتأمين عن قرب اطلاق العلامة التجارية الجديدة، وأشار أنه على مدى السنوات الماضية ومنذ تأسيس الشركة في عام 1994 كان هناك عدة تغييرات على العلامة التجارية وشعار الشركة ليتناسب مع تطور الشركة ومراحل تقدمها في السوق.

وعن العلامة التجارية الجديدة قال أبو عيدة "أنها تعكس في طياتها الهوية الفلسطينية، ولذلك نعمل على توفير أفضل الخدمات التأمينية لعملائنا وأن نكون خيار كل مواطن يرغب بالحصول على خدمات التأمين بما يلبي احتياجاتهم سواء كانت لقطاع الأفراد أو قطاع الأعمال، بالاضافة إلى وعـدَ عملائنـا ووكلائنـا وموظفينا بأن هذه الشركة في تجدد دائم، فنحن متفائلون أن الأيام القادمة تحمل لنا مزيداً من النجاح والازدهار".

فلسطين للتأمين
Palestine Insurance

أنتم معنا بأمان

1800 666 222

www.pic-pal.ps

أقيم مخيم صيفي للأطفال داخل حرم جامعة فلسطين التقنية خضوري في مدينة طولكرم بالشراكة مع شركة فلسطين للتأمين، التي ساهمت بمبلغ 2,000 شيكل لرعاية الفانيلات الخاصة بالمخيم وجناح الألعاب الذكية، بالإضافة الى جميع أنشطته.

فخورون بالشراكة مع جامعة فلسطين الأهلية، من خلال تجديد اتفاقية تقديم خدمات تأمينية متكاملة. وذلك بحضور كل من السيد محمد أبو عوض رئيس مجلس إدارة شركة فلسطين للتأمين والاستاذ داود الزير رئيس مجلس أمناء الجامعة، حيث وقع الاتفاقية كل من الدكتور عماد الزير نائب رئيس الجامعة للشؤون المالية والادارية والأستاذ حمزة شروف نائب المدير العام لشركة فلسطين للتأمين، وبحضور عدد من ممثلي الادارة التنفيذية للشركة وكوادر الجامعة.

الأهلية للتأمين
AHLIA INSURANCE

احتفلت الشركة بمرور 25 عاماً على تأسيس الشركة الأهلية للتأمين

تسعى الشركة الى تطوير النظم والبرامج المستخدمه، وزيادة التنوع بالمنتجات التأمينيه حيث تقوم الشركه حاليا بالعمل على ادخال "التأمين على الحياه" اضافه الى منتجاتها التأمينيه الأخرى والعمل على تطوير البرامج الخاصه بالتأمين الصحي، كما وقامت الشركة خلال هذا العام بعقد العديد من ورش العمل لموظفيها من اجل تطوير كفاءة الموظفين لمواكبة تطورات العمل.

الأهلية للتأمين
AHLIA INSURANCE
درعك الحصين

25 عاماً من العطاء
2019 - 1994

قامت الشركة الأهلية للتأمين خلال العام الحالي 2019م، وضمن خطتها التوسعية وتلبية لحاجة السوق الفلسطيني بالتوسع والانتشار في جميع محافظات الوطن ، حرصا منها على الوصول الى زبائنا أينما كانوا، وفتحت فروع ومكاتب جديده ، وجهّزت هذه الفروع بأحدث الأجهزة وأفضل الكوادر البشرية ومن هذه الفروع :-

- فرع رفيديا - نابلس
- فرع البيرة
- فرع حوارة
- فرع بيتونيا
- فرع الحرس - الخليل

التكافل للتأمين
AL-TAKAFUL INSURANCE

انتخب مجلس ادارة شركة التكافل للتأمين المهندس محمد العامور رئيساً للمجلس

انتخب مجلس ادارة شركة التكافل للتأمين المهندس محمد العامور رئيساً للمجلس وذلك خلال الاجتماع الذي عقد في رام الله خلفاً للمرحوم الأستاذ باسل طه ليشكل إضافة نوعية للشركة نظرا لتعدد خبراته ومسيرته المعروفة في قطاع الأعمال.
وجاء انتخاب العامور بتوافق أعضاء مجلس الإدارة الذين رأوا فيه روحا عالية في الإصرار على القيادة نحو التميز والريادة، وهو ما تحتاجه التكافل في المرحلة المقبلة بعد أن غدت تستحوذ على حصة هامة في قطاع التأمين في فلسطين.
وبتتبع السيرة الذاتية للعامور فهو حاصل على شهادة بكالوريوس في الهندسة المدنية من الجامعة الأردنية عام 1981، وشغل في السابق منصب أمين سر اتحاد المقاولين الفلسطينيين وفي دورة أخرى نائب الرئيس ، عضو مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.

وأعرب مجلس إدارة التكافل عقب انتخاب العامور أن توليه منصبه الجديد يشكل بصمة إيجابية جديدة للشركة التي تتطلع للاستفادة من خبراته المتعددة في إثراء أعمال الشركة والسير بها نحو آفاق جديدة لتحقيق الخطط الطموحة التي تصبوا إليها التكافل.

وأضاف " في عصر الرقمنة والفضاءات المفتوحة لم يعد ممكناً الوقوف عند مرحلة والحديث بأننا وصلنا ، نحن في عالم القمم اللامتناهية ، والتكافل باتت أهلا لأن ترفع عاما بعد عام سقف تطلعاتها نحو الأفضل".

وأكد العامور " أن التكافل بما تحمله من قيم ومنطلقات باتت تشكل مدرسة في عالم التأمين الإسلامي ، وهذا لم يكن ليتم لولا وجود طاقم من العاملين الأكفاء ، فالشركة تسمو بكادرها المميز، وتقدر العنصر البشري فيها وتستثمر فيه بما يستحق

أنهت الشركة تطوير البنية التحتية لأنظمة المعلومات في الشركة حرصاً منها على تقديم أفضل خدمة للمتكافلين وضمان أمن المعلومات واستمرارية العمل ، وهذا جزء من خطة الشركة الأوسع التي تمهد لإستقبال انظمة مالية حديثة سيبدأ العمل فيها مع بداية العام 2020، فالاستمرار في البنية التقنية والأنظمة الحديثة من أولويات استراتيجيات الشركة لما له من دور وحساسية في تطوير صناعة التكافل والرقي بها.

غلاف كتاب التأمين التكافلي

صدر حديثًا عن شركة التكافل الفلسطينية للتأمين كتاب بعنوان: التّأمين التّكافلي الإسلامي كما تجربه شركة التّكافل الفلسطينيّة للتّأمين، للمؤلف الأستاذ الدكتور إسماعيل شندي، عضو هيئة الرقابة الشرعية في الشركة، وأستاذ الفقه الإسلامي المقارن في جامعة القدس المفتوحة، وقد تناول الباحث في هذا الكتاب التّأمين التّكافلي الإسلامي من حيث؛ معناه، وأهميته، وأهدافه، ونشأته، وتطوّره، ومكوّناته، وحكمه، وتكييفه الفقهي، والأسس والقواعد التي يعمل على وفقها، والفروق الجوهرية بينه وبين التّأمين التّجاري، والمشكلات التي تواجهه، كما عرّف بشركة التّكافل الفلسطينية للتّأمين، من حيث؛ النّشأة، والمبرّرات، والرّسالة، والاستراتيجية، والأهداف، والهيكل التّنظيمي للشركة، وفروعها ومكاتبها وموظّفوها، والخدمات التّأمينية التي تقدّمها، والمسؤولية المجتمعية التي تقوم بها، ثم ختم الكتاب بالحديث عن كيفية تطبيق التّأمين التّكافلي الإسلامي في شركة التّكافل الفلسطينية، فعرض للتّأمين التّكافلي العائلي (التّأمين على الحياة) في شركة التكافل الفلسطينية للتأمين، والفائض التّأميني، والعجز في صندوق المشتركين وطرق معالجته، وإعادة التّأمين، والرّقابة الشرعية على أعمال الشركة.

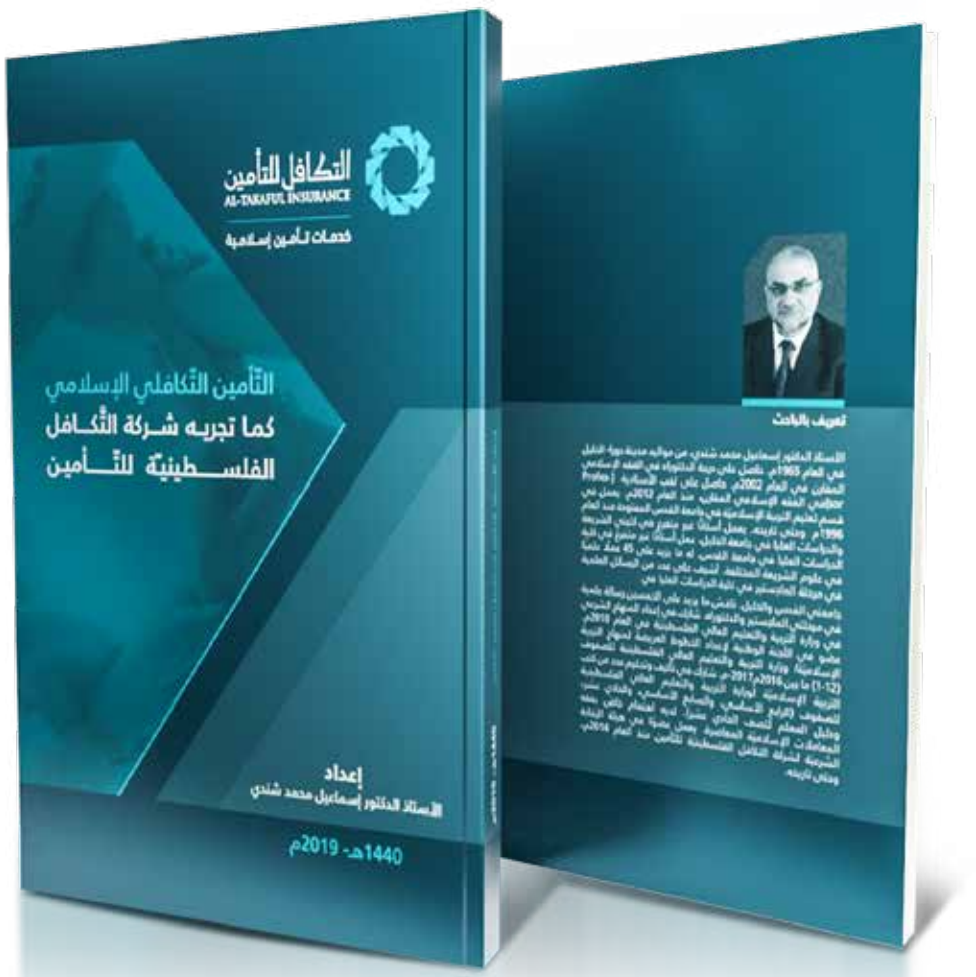

أخبار الشركة العالمية المتحدة للتأمين 2019

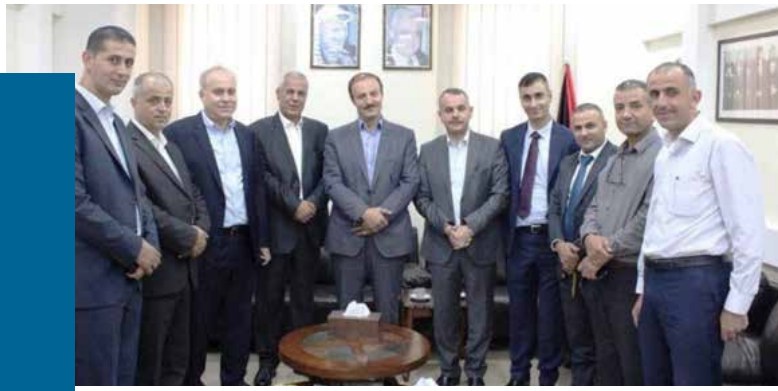

قامت الادارة التنفيذية للشركة العالمية المتحدة للتأمين ممثلة برئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي السيد/ جمال الحمود والسادة/ أعضاء اللجنة التنفيذية والمدير الاقليمي للجنوب وبعض من كوادر الشركة بزيارة غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل وعقد لقاء مع رئيس الغرفة السيد/ عبده ادريس واعضاء مجلس ادارتها لبحث سبل العمل والتعاون المشترك بين الجهتين

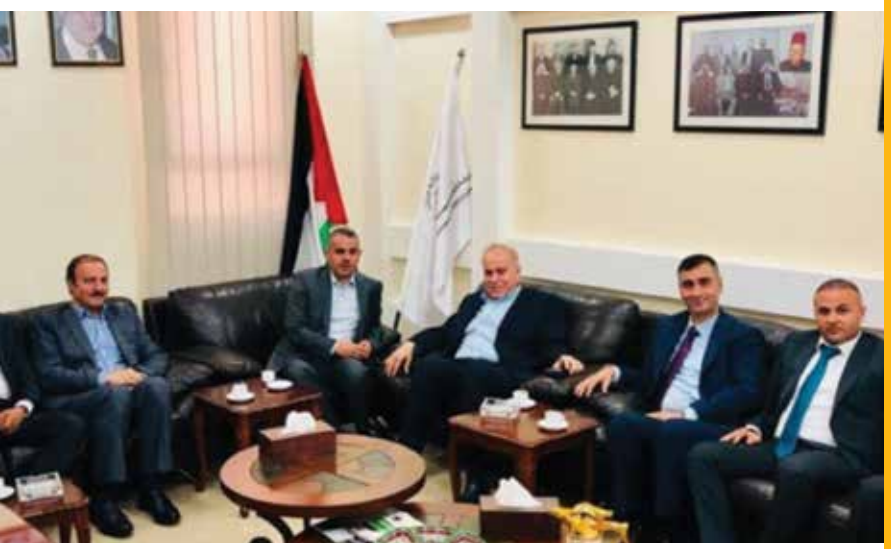

شاركت الشركة العالمية المتحدة للتأمين في المنتدى السنوي المشترك الرابع لمسؤولي مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب في فلسطين والأردن، والذي عُقد في عمان في شهر آب، وقد مثل الشركة السيد/ محمود سحويل – مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والادارية

وُقّعت اتفاقية تطوير أنظمة (ايمز) مع شركة تكنو سيس في شهر 18/4/2019 بحضور رئيس هيئة المديرين السيد عثمان بازيان و المدير الاقليمي للمشاريع السيد حسان قاسمية عن شركة تكنوسيس و ومدير دائرة أنظمة المعلومات السيد عبداللطيف سمير حشايكه و نائبه السيد باسم حوراني عن الشركة العالمية للتأمين

تمكين للتأمين
TAMKEEN INSURANCE
برؤية إسلامية

شركة تمكين للتأمين تفوز بعطاء وثائق التأمينات الصحية والموظفين من اخطار إصابات العمل لشركة Ooredoo فلسطين

تمكين للتأمين تعلن عن شعارها الجديد بمناسبة مرور عام على إطلاق خدماتها

أعلنت شركة تمكين للتأمين عن شعارها الفرعي الجديد " **الوعد والوفاء والسند**" بمناسبة مرور عام على إشهار الشركة رسمياً من قبل مراقب الشركات وإطلاق خدماتها للجمهور في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة عبر شبكة من الفروع والمكاتب والوكلاء في شهر أيار من العام المنصرم.

تمكين للتأمين
TAMKEEN INSURANCE
برؤية إسلامية
الوعدُ والوفاءُ والسندُ

برعاية حصرية من شركة "تمكين للتأمين"
كلية الدعوة وأصول الدين /جامعة القدس
نظمت فعاليات المؤتمر العلمي "التأمين التعاوني: واقع وآفاق"

تمكين للتأمين تتسلم نتائج دراسة سوقية خاصة بتقييم أدائها نسبة رضا المشتركين بلغت 97%

أخبار الاتحاد

ورشة عمل الحوادث المرورية

عقدت في رام الله يوم أمس السبت التاسع من تشرين الثاني 2019 ورشة عمل حول الحوادث المرورية "معالجتها وفنيات التحقيق فيها" ينظمها الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين والشرطة الفلسطينية بحضور معالي الوزير المهندس عاصم سالم وزير النقل والمواصلات والعقيد الحقوقي أبو زنيد أبو زنيد مدير عام شرطة المرور والسيد أشرف مشعل رئيس نيابة مكافحة الجرائم المرورية والسيد أمجد جدوع مدير عام الإدارة العامة للتأمين ورئيس وأعضاء مجلس ادارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.

رحب السيد أنور الشنطي رئيس مجلس ادارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين في الحضور. حيث شارك في الورشة 130 شخصاً من العاملين في دوائر الحوادث والتعويضات والدوائر القانونية والدوائر ذات العلاقة في مجال التأمين من شركات التأمين الفلسطيني وضباط إدارة المرور ومدراء أفرع المرور وضباط حوادث الطرق في المحافظات.

تناولت الورشة عدة مواضيع حول الحوادث المرورية وأهمية التحقيق في الحوادث وتحليل الحادث في حال وجود إصابات جسدية (الكروكا) وطرق كشف الحوادث المزورة ومخالفات التأمين و أهم المعطيات والأسس القانونية والفنية في تحديد المسؤولية في الحادث من ناحية جمع الأدلة وتحليل الحادث وفقاً لأحدث الطرق.

كما وتتناول موضوع ماهية تطوير خطط الضبط المروري وتغييرها باستمرار بناءً على المستجدات في ملف حوادث السير و الأثر القانوني المترتب على التقرير لحادث السير وبحث امكانية ادخال بيانات الحادث الكترونيا، وربطها ومتابعتها مع الأطراف الشريكة كما وتم التطرق إلى تجارب دول مجاورة، بالإضافة إلى مناقشة موضوع التقارير وتبديل الشفتات وسرعة تجاوب الشرطة ودور الجهات الشريكة في تعزيز الثقافة المرورية والتأمينية وتوفير بيئة مرورية آمنة.

وتطرق معالي الوزير المهندس عاصم سالم إلى ضرورة بحث السبب والمسببات والعوامل التي تؤدي إلى حدوث الحوادث وتطرق إلى أهمية دور ومسؤولية وزارة النقل والمواصلات في طريقة صرف الرخص ودور كل من وزارتي الأشغال العامة ووزارة الحكم المحلي في تأهيل البنية التحتية والشوارع سواء داخل المدن أو خارجها.

كما وأضاف معالي الوزير سالم إلى أهمية تعزيز الثقافة عند المواطن الفلسطيني في المدارس والجامعات بالإعلام والندوات، التي بدورها تحذر الناس فيها من المآسي التي تنتج عن الحوادث المرورية لتكون رادع لدى المواطن الفلسطيني للالتزام بقوانين السير والتعليمات.

وأشار العقيد الحقوقي أبو زنيد أبو زنيد إلى أن القضية المرورية أصبحت تكتسي صفة عالمية، وأنه من واجبنا مساعدة القطاع الخاص على القيام بالأعباء التي يواجهها خاصة في موضوع التأمينات، وأن التأمين ليس مال مباح هو رأس مال وطني يجب الحفاظ عليه ودعمه وأن يكون الإختصاص من التأمين هو على أصول قانونية ثابتة وبحق وليس بباطل. كما وأكد العقيد الحقوقي أبو زنيد على أهمية هذا اللقاء من أجل الحد من الحوادث المرورية وتعميم حالة السلوك المروري الإيجابي على الطرقات، حيث أننا نطمح بأن يكون هناك صفر حوادث وفاة في المستقبل.

كما وأكد السيد أنور الشنطي أنه لا دولة بدون اقتصاد ولا اقتصاد من دون تأمين، في بعض دول العالم تم تصنيف القطاع المالي كعنصر محرك للاقتصاد بمكونيه البنوك والتأمين، مع أن التأمين هو الأهم لأنه بدون تأمين وبدون شركات تأمين قادرة ومتمكنة فلا مشاريع جيدة جديدة ولا ممتلكات آمنة ولا قروض ناجزة ولا مستقبل واعد.

هذا ودعا السيد أنور الشنطي إلى التعاون مع المديرية العامة لإدارة المرور من أجل خلق بيئة مرورية آمنة نحافظ فيها على الممتلكات الفلسطينية وعلى العنصر البشري الفلسطيني.

أما السيد أشرف مشعل أكد أن النيابة العامة و نيابة مكافحة الجرائم المرورية تدعم و تساند كل القطاعات في وطننا الكريم، وتحدث عن الأثر الإيجابي لقطاع التأمين في شب الضرر وتخفيف من الأعباء على المواطنين في المصائب، كما وأشار أن حياة السير على الطرق في فلسطين لها أهمية عالية في مقياس السلامة العامة، لذلك فإن النيابة العامة تقف بكل جدية خلف أي مشروع أو اجراءات أو اقتراحات تدعم هذه الغاية وهي تحقيق أعلى نسبة سلامة مرورية.

نتج عن هذه الورشة توصيات عدة شأنها بشأن رفع السلامة المرورية واتفق الحضور على أن يتم متابعة هذه التوصيات كلاً حسب اختصاصه.

الدكتور محمد اشتيه رئيس مجلس الوزراء يستقبل في مكتبه رئيس وأعضاء مجلس ادارة الاتحاد لشركات التأمين الفلسطينية والأمين العام للاتحاد والمدراء العامون وممثلي شركات التأمين في فلسطين بحضور السيد محمد أبو عوض رئيس مجلس ادارة شركة فلسطين للتأمين

الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين يعقد اجتماعه السنوي وينتخب مجلس ادارته الجديد للدورة 2019-2020

عقدت الهيئة العامة للاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين اجتماعها السنوي يوم الإثنين الموافق العشرون من أيار للعام 2019 في مقرها الدائم في مدينة رام الله، وقد ترأس الاجتماع السيد أنور الشنطي رئيس مجلس إدارة الاتحاد، بحضور السيد أمجد جدوع مدير عام الإدارة العامة للتأمين في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وقد أقرّ في الاجتماع البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في الثالث عشر من كانون الأول لعام 2018 م، والموافقة على تقرير مدقق الحسابات الخارجي المستقل، وتقرير مجلس إدارة الاتحاد عن أعماله خلال سنة 2018م، وإبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الاتحاد، وانتخاب مدقق حسابات الاتحاد للسنة المالية 2019، كما انتُخب في الاجتماع مجلس إدارة جديد للدورة (2019 – 2020) مكون من ثماني شركات من أعضاء الهيئة العامة البالغ عددهم عشرة شركات، إذ تشكّل المجلس من شركة التأمين الوطنية، وشركة المشرق للتأمين، وشركة ترست العالمية للتأمين، وشركة المجموعة الأهلية للتأمين، وشركة فلسطين للتأمين، وشركة التكافل الفلسطينية للتأمين ،والشركة العالمية المتحدة للتأمين، وشركة تمكين الفلسطينية للتأمين.

وفور انتهاء اجتماع الهيئة العامة، عقد مجلس الإدارة الجديد اجتماعه الأول لتوزيع المناصب الإدارية، فانتُخب بالإجماع السيد أنور الشنطي، المدير العام لشركة ترست العالمية للتأمين رئيساً للمجلس، والسيد أحمد مشعشع مدير عام شركة التأمين الوطنية نائباً للرئيس، والسيد محمود سحويل مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية في الشركة العالمية المتحدة للتأمين أميناً للسر، والسيد نهاد أسعد مدير عام شركة المشرق للتأمين مراقباً مالياً، وعضوية كل من شركة المجموعة الأهلية للتأمين وشركة فلسطين للتأمين وشركة التكافل الفلسطينية للتأمين وشركة تمكين الفلسطينية للتأمين.

وفور انتخابه رئيساً لمجلس إدارة الاتحاد للدورة (2019-2020) تقدم السيد أنور الشنطي بالشكر والتقدير لمجلس إدارة الإتحاد على ثقتهم العالية لإعادة انتخابه مرة أخرى في رئاسة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، وأكد على أنه سيبذل قصارى جهده في تحقيق أهداف الاتحاد وتنمية قطاع التأمين في فلسطين شاكراً جميع الأعضاء على دعمهم الدائم والمستمر، مؤكداً لهم استكمال مسيرته تجاه تنمية قطاع التأمين في فلسطين وتطويره، والتواصل مع مختلف الجهات الرسمية ذات العلاقة، بالإضافة إلى تعزيز العلاقة مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية لتجاوز العقبات التي تواجه تطوير قطاع التأمين في فلسطين.

يذكر أن أنور الشنطي يشغل حالياً العديد من المناصب، فإضافة لكونه رئيس مجلس إدارة الاتحاد والمدير العام لشركة ترست العالمية للتأمين، فإنه يشغل أيضاً منصب المدير العام وعضو مجلس إدارة شركة ترست العقارية والمدير العام وعضو مجلس إدارة شركة ترست للسياحة والسفر وغيرها من المناصب الأخرى.

ذكرى مرور 71 عاماً على النكبة الفلسطينية

شارك الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين الفلسطينيّة في "أسبوع المرور العربي" الذي ينظمه المجلس الأعلى للمرور وشرطة المرور الفلسطينية في شهر أيار من كل عام، بهدف الوصول إلى بيئة مرورية آمنة، وتعزيزًا لدور شرطة المرور في الحفاظ على أرواح المواطنين، وللتأكيد على ضرورة التعاون الدائم بين الشرطة والمواطن، وزيادة الوعي لدى السائقين في السياقة الصحيحة للحد من الحوادث المأساوية.

أسبوع المرور العربي

فندق جراند بارك
GRAND PARK HOTEL
★★★★★

Meetings
&
Events

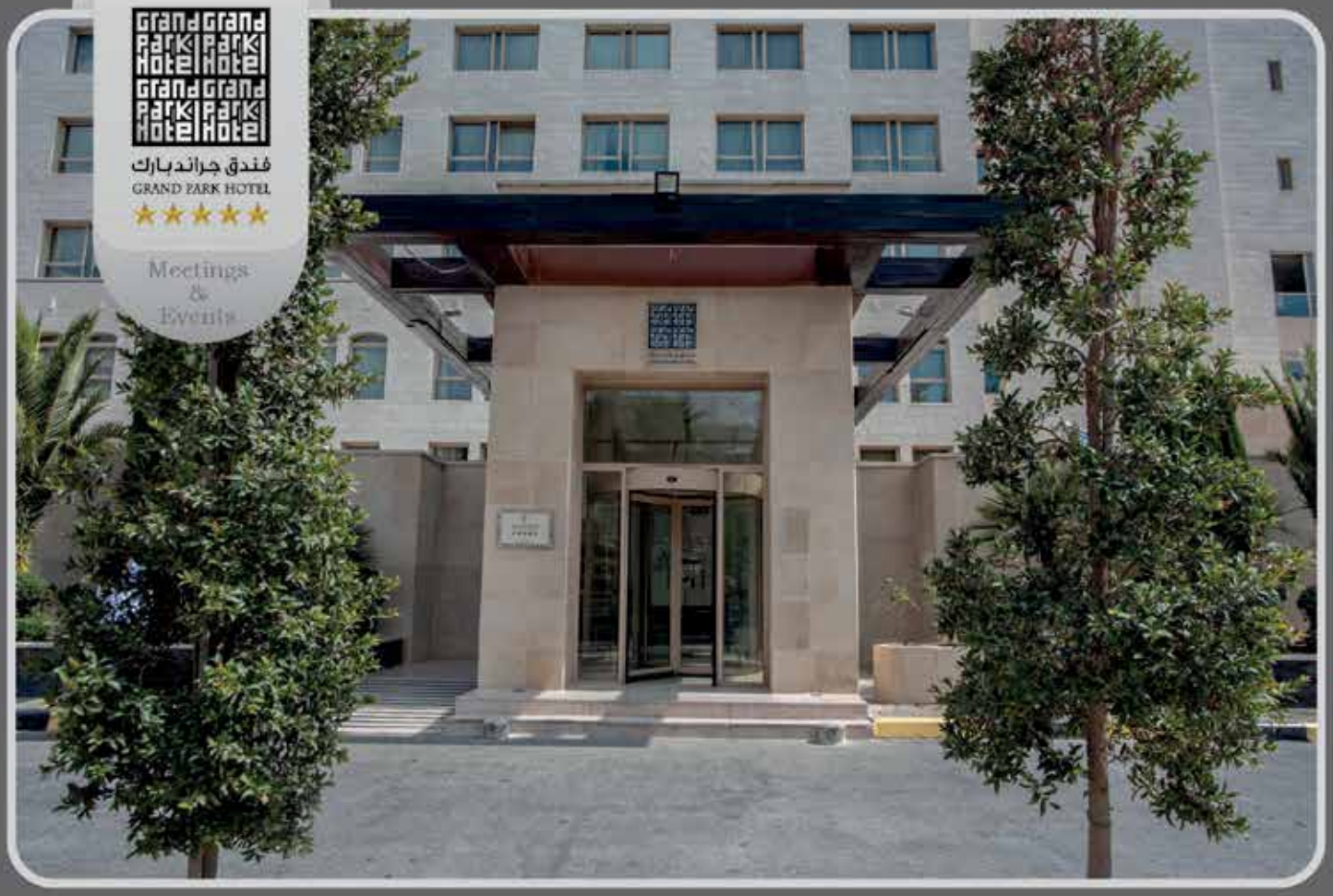

Workshops
& Trainings

Events

GA meetings

Seminars

Meetings Made Easy

- Variety of meeting room spaces
- Extra ordinary coffee breaks and food menus
- Highly professional staff
- Event Planning advice

00 68 294 (2)970+
info@grandpark.com
www.grandpark.com
@grandparkhotel
@GrandParkHotels
@grandparkhotelspal

المؤتمر الوطني الأول لتفتيش العمل في فلسطين

تحت رعاية رئيس الوزراء معالي الدكتور محمد اشتية و بحضور وزير العمل معالي السيد نصري ابو جيش جانب من مشاركة "الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين" في "المؤتمر الوطني الأول لتفتيش العمل في فلسطين" تحت شعار "تطوير منظومة التفتيش في فلسطين" حيث إنعقد المؤتمر في قاعة المؤتمرات أريحا.

أخبار الاتحاد

جانب من اجتماع رئيس وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين والأمين العام للاتحاد مع الاداره العامه لشرطة المرور الفلسطينية بحضور العقيد الحقوقي أبو زنيد ويهدف الإجتماع الى بحث التعاون المشترك والتأكيد على العلاقة الاستراتيجية بين الاتحاد وإدارة المرور لما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

بهدف الإطلاع على التجربة الأردنية في إصدار مخططات الحوادث المرورية إلكترونياً «E Kroka» شارك وفد من الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين في زيارة استطلاعية للأردن الشقيق نظمتها هيئة سوق رأس المال ، بالتنسيق مع الاتحاد الأردني لشركات التأمين

رئيس وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين والأمين العام للاتحاد يجتمعون مع معالي وزير النقل والمواصلات المهندس عاصم سالم

وتم مناقشة آليات التعاون بين الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين ووزارة النقل والمواصلات من أجل رفع سبل السلامه المروريـة

الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين يعقد ورشة تدريبية بعنوان «موضوع المسؤولية المدنية والحريق»، مع شركة FenChurch Faris اليونانية

المختصة بوساطة واستشارات التأمين واعادة التأمين، حيث شارك بالورشة ممثلين عن جميع شركات التأمين.

عقد برنامج تدريبي بعنوان
«الخطط الاستراتيجية وتنفيذها ومتابعتها»
الذي يستهدف الموظفين في شركات التأمين

سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال تطلقان فعالية اليوم العربي للشمول المالي

أطلقت سلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال فعالية اليوم العربي للشمول المالي، بحضور معالي محافظ سلطة النقد السيد عزام الشوا، والمدير التنفيذي لمنتدى شارك الشبابي السيد بدر زماعرة، وعدد من مدراء سلطة النقد والمدراء العامين في الهيئة والمدراء العامين والإقليميين للبنوك ومؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين، بالإضافة إلى مدراء عدد من شركات التأمين والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، والتأجير التمويلي والأوراق المالية، وقد نُظّمت هذه الفعالية بالتعاون مع منتدى شارك الشبابي.

أُطلقت فعالية اليوم العربي للشمول المالي، في قرية الشباب في كفر نعمة بمدينة رام الله، وفي جامعة غزة في قطاع غزة، حيث حضر عدد من طلبة الجامعات، وأقيم لهم نشاط "تحدي الشمول المالي" الذي يحتوي على مجموعة من الأنشطة والتحديات التفاعلية التي تتعلق بالأمور المالية والمصرفية، لإطلاعهم على مفهوم الشمول المالي وأهدافه.

وفي افتتاح الفعالية أكّد معالي السيد عزام الشوا أن سلطة النقد اتخذت منذ عدّة سنوات مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تعمل على تعزيز نسب الشمول المالي في فلسطين، من خلال تعزيز القدرات المالية لفئات المجتمع كافّة، وتطوير البنية التحتية والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المصرفية، خاصة خدمات التقنيات المالية الحديثة، وتشجيع الابتكار في هذا المجال، بما يشمل إعداد منتجات وخدمات مصرفية خاصّة وموجَّهة للفئات المستهدفة، واتخاذ المبادرات في تعزيز البيئة القانونية لحماية حقوق مستهلكي هذه الخدمات والمنتجات.

وأعلن معالي المحافظ الشوا خلال الفعالية عن إطلاق تعليمات حساب الشمول المالي في فلسطين، التي تمكن فئات المجتمع المختلفة، خاصة الأفراد من ذوي الدخل المحدود والمتوسط والرياديين والعاملين مع المنصات الإلكترونية الاقليمية والدولية من فتح حساب مصرفي بشروط محددة ومواصفات مميزة.

وأشار معالي المحافظ إلى أن تلك التعليمات تتيح للمواطنين المؤهلين قانونياً لفتح حساب مصرفي من استخدام المنتجات والخدمات المصرفية الأساسية الأخرى، بهدف تعزيز ثقافة الادخار لديهم، وتسهيل إجراء معاملاتهم المالية المختلفة، بالتالي تحسين مستواهم المعيشي، بما ينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي، والتنمية الاقتصادية الشاملة.

وقد أشار مدير عام الهيئة السيد براق النابلسي أن الهيئة تعمل على تعزيز الشمول المالي من خلال القيادة المشتركة مع سلطة النقد وبمشاركة القطاعات المالية ذات العلاقة، لتوجيه الجهود والمبادرات الرامية إلى زيادة نسبة الشمول المالي في فلسطين والبالغة 36% لتصبح 50% مع نهاية العام 2025، كما أكد السيد النابلسي أن الهدف الرئيسي لهذه المبادرات تذليل العراقيل أمام فئة الشباب الفلسطيني، لتسهيل النفاذ إلى الخدمات المالية والوصول إلى مصادر التمويل، وتشجيع الأفكار الخلاقة لديهم من خلال زيادة الوعي والثقافة المالية لدى هذه الفئة الهامة التي تشكل ثلث المجتمع الفلسطيني، إذ إنّ إدماج فئات المجتمع كافة في القطاع المالي الرسمي، وتحديداً فئة الشباب له الشأن الكبير في تحريك عجلة الاقتصاد، وبالتالي تحدّي البطالة الذي يعتبر أحد أسمى أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

وأضاف السيد النابلسي أن الهيئة تقوم بتطوير منتجات وخدمات مالية من شأنها تعزيز الشمول المالي مثل التأمين متناهي الصغر وغيره من المنتجات التي تستهدف الفئات المعنية بالشمول المالي في المجتمع، كما تعمل الهيئة على مراجعة الأطر القانونية الناظمة وتطويرها لعمل قطاعاتها، لتكون أكثر ملاءمة لمتطلبات الشمول المالي، بالإضافة إلى تنفيذها للمبادرات الخاصة ببناء قدرات المواطنين والمجتمع الفلسطيني، مثل حملة التأمين الشاملة التي أطلقتها الهيئة في بداية العام. كما أكد السيد النابلسي على تركيز الهيئة باستكمال الجهود المتعلقة بتنشيط قطاع التأجير التمويلي، كأداة تمويلية بديلة وهامة لتلبية احتياجات ريادي الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

من جهته أكد المدير التنفيذي لمنتدى شارك الشبابي السيد بدر زماعرة على أهمية رفع وعي الشباب تجاه القضايا المالية والمصرفية من خلال سلسلة الفعاليات المكثفة الخاصة بالشمول المالي والتي تعتمد على المنهج التفاعلي ذات الطابع الشبابي.

واعتبر زماعرة أن استضافة قرية الشباب في كفر نعمة فعاليات الإطلاق تحمل أكثر من مدلول هام وإيجابي يساهم في إيصال المفاهيم للشباب بطرق سلسلة.

يشار إلى أن اليوم العربي للشمول المالي فعالية سنوية أقرّه مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، يقام برعاية صندوق النقد العربي في السابع والعشرين من نيسان كل عام، بهدف تعزيز الشمول المالي لدى فئات المجتمع كافّة في الدول العربية.

550 مشاركًا من 25 دولة في مؤتمر العقبة الدولي للتأمين 2019

صرّح المهندس ماجد سميرات رئيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين ورئيس اللجنة التنظيمية لمؤتمر العقبة 2019م بأن المؤتمر الدولي السابع "مؤتمر العقبة 2019" الذي يعقده الاتحاد الأردني لشركات التأمين بالتعاون مع الاتحاد العام العربي في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في فندق الانتركونتيننتال للفترة 15-17/4/2019، يشهد مشاركة كثيفة من كبرى شركات التأمين المحلية والعربية والعالمية، بالإضافة إلى حضور مميز من القانونيين والخبراء المختصّين بالتأمين، وبحضور وسطاء ووكلاء التأمين ومسوّي الخسائر والعديد من ممثلي الشركات والمؤسسات التي ترتبط أعمالها بالتأمين، إذ يصل عدد المشاركين إلى 550 مشاركًا من 25 دولة وهي: البحرين، الكويت، الامارات، مصر، العراق، فلسطين، لبنان، عُمان، قطر، السودان، سوريا، تونس، اليمن، المغرب، ألمانيا، ليبيا، السعودية، الكويت، بالإضافة إلى مشاركة فاعلة ونوعية من مجلس إدارة الاتحاد العام العربي للتأمين ممثلة بنائب رئيس الاتحاد العام العربي للتأمين السيد ماكس زكار ممثل السوق اللبناني والسّادة الأعضاء ممثلي اتحادات وشركات التأمين العربية ممثلي تسعة أسواق تأمينية عربية.

وأضاف سميرات بأن المؤتمر الذي يقيمه الاتحاد في منطقة العقبة، لم يعد مقتصراً على التأمين البحري مثلما كان في بداياته، فأثناء الدورة السابقة للمؤتمر كان توجه مجلس إدارة الاتحاد والقائمين على المؤتمر في الاتحاد بتوسيع أعمال المؤتمر في عام 2017م لتشمل مواضيع مختلفة تهمُّ الصناعة التأمينية وفي مختلف فروع التأمين، من أجل توسيع قاعدة المشاركين في المؤتمر، واستقطاب أكبر عدد من قيادات التأمين المحلية والعربية والعالمية، إذ سيتناول المؤتمر خلال دورته الحالية التأمين الزراعي، التأمين الإلكتروني، ومخاطر تحول الشركات للتأمين الرقمي والذي يعتبر أمراً في غاية الأهمية بسبب التطورات التكنولوجية المتسارعة والاستخدام الواسع للتكنولوجيا في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما يتناول المؤتمر في إحدى جلساته التأمين التكافلي الذي شهد مؤخراً اهتماماً وإقبالاً كبيراً من شركات التأمين العالمية والأسواق العربية، ويستحوذ على نسبة أكبر من أعمال أسواق التأمين العالمية، ويناقش المؤتمر موضوع تأمين المخاطر مقابل رأس المال، وتأمين الكوارث الطبيعية وتسعيرها، ودور هيئات الإشراف والرقابة في تطوير صناعة التأمين عالمياً وعربياً.

أوضح سميرات أن أهم ما يميز المؤتمر في دورته الحالية، إطلاق جائزة البحوث التأمينية التي خُصّصت للتأمين الإلكتروني، وأعلنت عنها اللجنة التنظيمية للمؤتمر بهدف تشجيع الباحثين لتقديم أفكار ومقترحات حول أهمية تحول شركات التأمين للتأمين الإلكتروني، لمناقشتها مع الجهات الرقابية والإشرافية على قطاع التأمين، والوقوف على المتطلبات والمحددات القانونية بهذا الشأن، كما تهدف هذه الأبحاث إلى توفير قاعدة بيانات للشركات، والانطلاق منها في إعداد دراسات جدوى الانتقال للإصدار الإلكتروني والذي أصبح متطلباً أساسيّاً في صناعة التأمين، من أجل مواكبة التطور الإلكتروني والتكنولوجي الذي تشهده الصناعات كافّة ومنها صناعة التأمين.

ويذكر بأن هذا المؤتمر من أضخم المؤتمرات التأمينية التي تنظم بشكل دوري في المنطقة وبمشاركة عالمية وعربية، ويحظى باهتمام كبير من شركات التأمين العالمية والعربية.

اجتماع يضم كل من وزير العمل أبو جيش، مدير عام التفتيش، رئيس وأعضاء الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين و الأمين العام للاتحاد

وذلك في إطار التعاون المشترك لتعزيز السلامة المهنية والصحية، وجرى الاتفاق بين الجانبين على تكثيف ورش العمل التوعوية في هذا المجال، بالإضافة الى توفير اللوازم اللوجستية لتسهيل عملية التفتيش على المنشآت وزيادة نجاعتها وفعاليتها، وذلك تجنباً للإصابات وحفاظاً على أرواح العمال، وزيادة للإنتاجية.

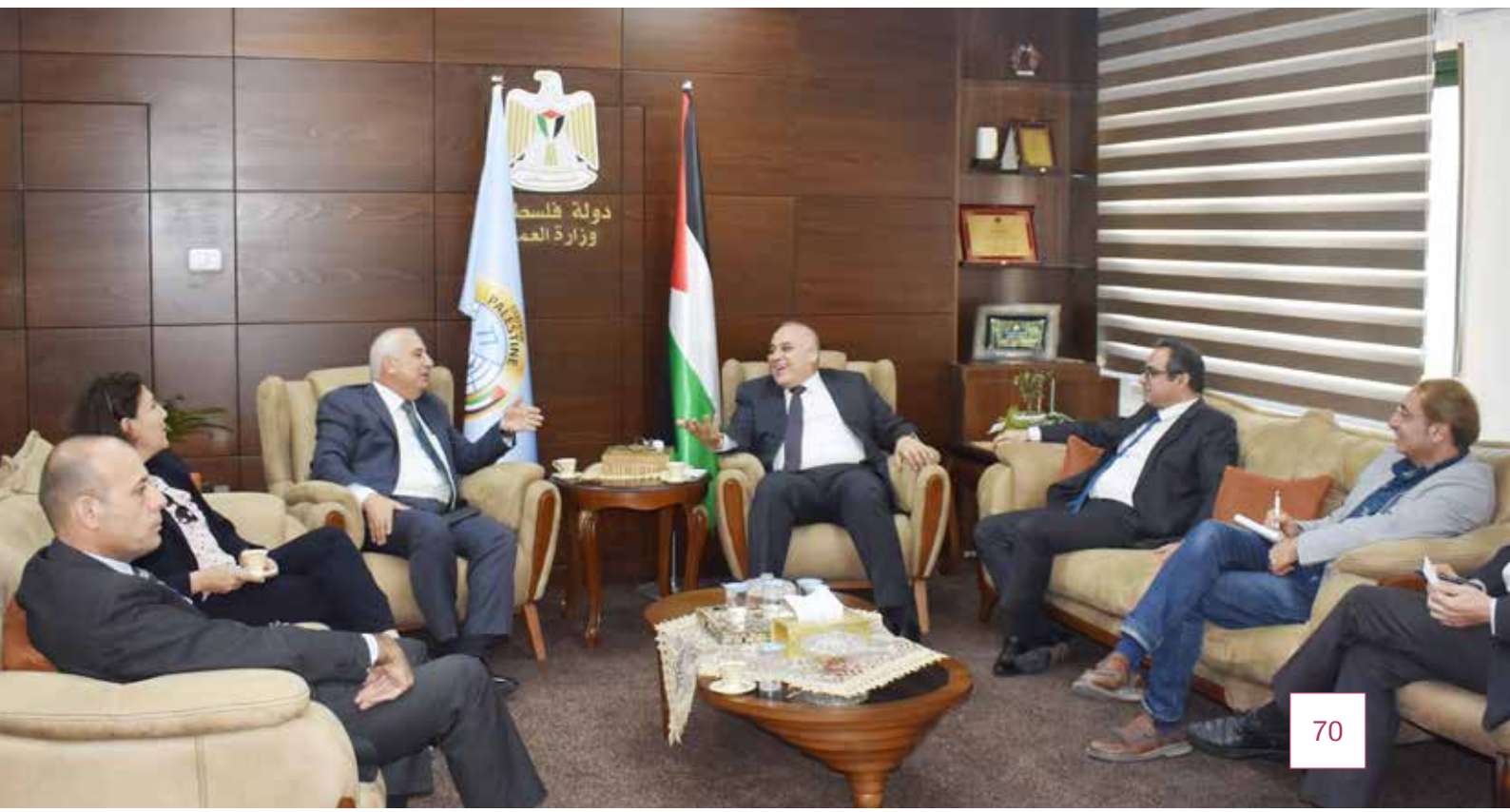

الجامعة العربية المفتوحة تعقد ندوة حول "واقع وتحديات قطاع التأمين في فلسطين"

رام الله – فلسطين: عقدت الجامعة العربية المفتوحة – فرع فلسطين ندوة حول "واقع وتحديات قطاع التأمين في فلسطين" باستضافة كلا من الأستاذ أنور الشنطي رئيس اتحاد شركات التأمين و الأستاذة نسرين الحنبلي أمين عام الأتحاد بحضور أعضاء الهيئة الإدارية والتدريسية وطلاب كلية دراسات الأعمال.

وفي بداية الندوة رحب د. خالد عليوي مدير الجامعة العربية المفتوحة بالضيفين الكريمين وأثنى على عطائهما في خدمة قطاع التأمين في فلسطين. كما استُهلت الندوة بملخص قدمه د. نزار دويكات حول تخصص التأمين وإدارة المخاطر الذي يطرح للمرة الأولى على مستوى الجامعات الفلسطينية.

وبدوره شكر أ. الشنطي إدارة الجامعة العربية المفتوحة – فرع فلسطين على استضافتهم لإلقاء هذه الندوه والتي تهدف إلى دعم وتطوير صناعة التأمين والمهن المرتبطة بها، إضافة إلى ترسيخ مفاهيم العمل التأميني والإسهام فى توفير الخبرات والكوادر الفنية للسوق.

واستعرض أ. الشنطي خلال الندوة نبذة حول سوق التأمين الفلسطيني من حيث كافة فروعه وأنواعه موضحا الفروق بين التأمين التجاري والتكافلي، إلى جانب بعض الإحصائيات حول محافظ الشركات والأقساط المكتتبة، فضلا عن إشارته إلى بعض المعيقات والتحديات لهذا القطاع.

وأوضح أيضا أ. الشنطي أن مجالات العمل لخريجى برنامج إدارة التأمين والمخاطر تتنوع فى كافة الإدارات الفنية بالتأمين مثل الإدارة الاكتوارية وإدارة الاكتتاب وادارة المخاطر، إدارة المبيعات والتسويق، فضلا عن فرص العمل الأخرى المتوفرة بالبنوك والاستثمار وغيرها.

من جانبها استعرضت أ. نسرين الحنبلي بشكل مختصر آلية عمل الإتحاد الفلسطيني لشركات التأمين العاملة في هذا القطاع، ودوره في تطوير هذا القطاع بالتعاون مع الجهات الرقابية والإشرافية لهذا القطاع.

وفي الختام، شكر د. خالد عليوي مدير الجامعة الضيفين على ما قدموه من معلومات ثرية حول واقع وتحديات قطاع التأمين في فلسطين.

خمسة وعشرون عاماً على تأسيس المجموعة الأهلية للتأمين

ونبقى الدرع الحصين

الأولى في فلسطين

الأهلية للتأمين
AHLIA INSURANCE
درعك الحصين